

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون



الجلسة العامة ١٩

الثلاثاء، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديدير أوبيرتي (أوروغواي)

ومدت المناضلين بالعزيمة خلال النضال من أجل إنهاء الاستعمار. وأعطت قوة وقدرة على الاحتمال خلال أيام الحرب الباردة المظلمة وبعدها.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٨٠

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الحرية أولاً وقبل كل شيء. ذلك الشعار كان الأرضية الصلبة التي وقف عليها المواطنون في شتى أرجاء العالم دفاعاً عن مواقفهم كلما سعت الأنظمة التسلطية إلى الانتقاص من الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تستمع الجمعية العامة أولاً إلى خطاب يليه معالي الأونرابل غيدو دي ماركو، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في مالطة، والرئيس السابق للجمعية العامة.

الحرية أولاً وقبل كل شيء. ذلك الشعار كان المثل الأعلى للرئيس روزفلت في جهده لإخراج الأمم المتحدة إلى حيز الوجود.

السيد دي ماركو (مالطة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أضمت صوتي إلى أعضاء الوفود الأخرى في الإعراب لكم عن التهنية، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة. وإننا على ثقة بأن قدرتكم وخبرتكم ستقودان أعمالنا بنجاح خلال هذه الدورة. وأود أيضاً أن أعرب عن الامتنان لسلفكم، سعادة السيد هينادي أودوفينكو، الذي اتسمت فترة رئاسته بالحماس والاندفاع.

ونحن شعوب الأمم المتحدة عندما نسعى إلى بناء عالم أفضل ونناضل من أجل التغلب على حالات عدم اليقين التي يتسم بها عصرنا، نظل نكن تقديراً كبيراً لتلك الحريات الإنسانية الأساسية الأربع التي حددها الرئيس روزفلت في خطابه أمام الكونغرس في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٤١: حرية الكلام والتعبير - في كل مكان من العالم؛ حرية كل شخص في عبادة الله بالطريقة التي يراها - في كل مكان من العالم؛ حرية كل دولة بألا

الحرية أولاً وقبل كل شيء. صحيحة التعبئة تلك ألهمت الشعوب والأمم على امتداد هذا القرن. لقد حفزتهم على القيام بأعمال شجاعة خلال صراعين عالميين.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

تواجه حالة لا تستطيع فيها كفالة حياة صحية وقت السلم لسكانها - في كل مكان من العالم؛ والحرية من الخوف عن طريق خفض التسلح على نطاق العالم حتى لا يصبح بوسع أية دولة أن ترتكب عملا من أعمال العدوان المادي ضد أية دولة جارة - في أي مكان من العالم.

والرئيس روزفلت، عند تأكيده الحريات الأربع تلك، شدد على أنها تشكل

"أساسا ثابتا لعالم يمكن أن نحققه في عصرنا وجيلنا".

وليس

"تصورا لألفية بعيدة".

في الدورات الـ ٥٣ الماضية، اجتمع قادة العالم في هذه الجمعية العامة لتقييم تقدم الجنس البشري في تحقيق المقاصد النبيلة تلك التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة. وكل سنة تجلب معها مجهولات جديدة وتحديات جديدة ومآسي جديدة. ولكننا في كل سنة جديدة نرى أيضا حركة، بخطوات صغيرة أو كبيرة، صوب عالم أكثر أمنا.

وبناء عالم تسود فيه قيم السلام والعدالة والحرية سيادة مطلقة يمثل واجبا علينا جميعا نحن الذين نشغل المناصب العامة. وتصبح هذه المسؤولية أكثر مشقة ونحن نقرب من فجر الألفية الجديدة.

قبل ثمانية أعوام حظيتُ بشرف خدمة هذه الجمعية كرئيس لها. وكان المستقبل يوحي بعظام الأمور. في عام ١٩٨٩ شهد العالم انهيار الكتلة السوفياتية. واستعاد الملايين حريتهم. وفي عام ١٩٩٠، تحطم المناخ المثالي الذي أعقب مؤتمر قمة مالطة بين الرئيسين بوش وغورباتشوف بغزو الكويت. في تلك الأيام، التي طغى عليها غموض اتسم بالنشوة، دعوت الدول الأعضاء إلى تنشيط هذه الجمعية العامة وإلى ضمان علاقة تكافلية بين الأجهزة الرئيسية للمنظمة. وسادت الدعوة من أجل الإصلاح. وقد أثمرت ولا تزال تحقق النتائج.

إن الإصلاح ضروري لمصلحة المنظمة. وهو ضروري بقدر أكبر لمستقبل الجنس البشري.

قبل ثمانية أعوام، أشرت إلى الخطر الذي يمثله حاجز الفقر الذي يقسم العالم، والذي تترتب عنه نفس الآثار الضارة التي كانت تترتب عن الستار الحديدي على سلم العالم وأمنه. ولا يزال ذلك الخطر ماثلا وقد ازداد حدة.

في الأسبوع الماضي ذكرَ رئيس الولايات المتحدة هذه الجمعية بأن:

"الهوة آخذة في الاتساع بين من يملكون ومن لا يملكون". (A/53/PV.7، ص ١٢)

وتضييق تلك الهوة ضروري إذا أردنا إقامة مجتمع عالمي آمن خال من النعمة. وتلك النعمة كثيرا ما تتحول إلى أعمال عنف.

إن الرياح غير المؤاتية التي تهب حاليا فتدمر اقتصادات العديد من الدول وتشل التقدم الذي بني بعرق جبين العديد من الأسر في شتى أرجاء العالم، تزيد من تفاقم هذه الحالة.

إن الأمم المتحدة هي الجهاز الفريد لتعزيز وحماية الاستمتاع العالمي بالكرامة الإنسانية. ومما يكتسي مغزى خاصا، أن تكون إحدى المهام الأولى التي وضعتها المنظمة لنفسها صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وباحتفال هذه الجمعية بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماده، نجدد التزامنا بمضمونه. وتلك الوثيقة ليست بائدة، ولا يمكن الاستعاضة عنها بسهولة. فهي تنادي بحقوق الإنسان التي هي بطبيعتها عالمية ومتأصلة وغير قابلة للتجزئة.

إن الإعلان شامل، ويقتضي احتراماً مساويا لشموليته. والمنهج الانتقائي يلحق الضرر بالإعلان وبالمفاهيم الأوسع نطاقا التي يمثلها. وهو يقوض رؤيا المجتمع التي يحتل فيها احترام حقوق الإنسان مكانة عليا ويكون فيها شاملا.

غير أن هذا الإعلان يفترق إلى شيء هام. إنه صك من دون آليات قضائية أو جزاءات. ألم يحن وقت الاستفادة من تجربة اتفاقيات حقوق الإنسان الإقليمية، لا سيما الاتفاقية الأوروبية، التي أنشأت عن طريق آلياتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والتي تضمن أيضا، عن طريق حق الالتماس الفردي، عملية قضائية ترمي إلى كفالة إنفاذها الفعال؟

لقد فرضت الانتهاكات الفظيعة علينا واجب تزويد الأجيال المقبلة بآلية قضائية دولية للتحقق بعدل من آثام متركبي جرائم الحرب ومعاقتهم. ولقد عملنا بالسرعة التي تقتضيها قوة الحق. ووضعنا إطارا للتصدي للجرائم المهيئة لاحساس البشرية بالعدالة والرافة.

لقد اعتمدنا في روما في تموز/يوليه الماضي النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وأرسلنا بذلك الأساس لمؤسسة فعالة وذات مصداقية تمثل في حد ذاتها رادعا ضد ارتكاب الجرائم المشينة التي تدخل في إطار سلطاتها القضائي. ويحدونا الأمل في أن يظل الزخم الذي تولد أثناء إنشاء المؤسسة قائما بغية تمكين المحكمة من بدء العمل والتصدي بفعالية للجرائم التي ترتكب ضد الانسانية أينما كان.

اليقظة تبقى من المهام اليومية. ولسبب وجيه، أعلن العالم انتصاره، لتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإن تصديق دولتين حائزتين للأسلحة النووية على اتفاقية خطوة طيبة وإيجابية. ولكن مقابل هذه التطورات الإيجابية أجرت مؤخرا دولتان غير موقعتين عليها تجارب نووية. ولقد شهدنا تفكيكا جزئيا لترسانات نووية، ولكننا شهدنا أيضا مخاطر الانتشار النووي. وهذه الأعمال تعزز جانب عدم الأمان والريبة. ونشارك الآخرين في حث دينك البلدين بقوة، وجميع البلدان في الواقع، على ممارسة ضبط النفس. إن التجارب النووية تذكرة قوية بالمخاطر الماثلة أبدا في وجود الأسلحة النووية.

ترحب مالطة ببياني النوايا اللذين أدلى بهما رئيسا وزراء الهند وباكستان في هذه الجمعية الأسبوع الماضي. فهما بشير خير بعالمية نظام معاهدة عدم الانتشار. ويجب ألا يدخر أي جهد لكفالة التقيد العالمي بالمعاهدات ذات الصلة والامتنال لها، وهي المعاهدات التي لا تشمل الأسلحة النووية فحسب، بل أيضا جميع أسلحة الدمار الشامل. يجب إبقاء جدول أعمال نزع السلاح في إطاره الصحيح. والمخاطر التي تلوح لنا لا تقتصر على حيازة هذه الأسلحة واستعمالها على يد الدول الحائزة للأسلحة النووية. فشبغ الإرهاب النووي يلاحقنا فيما نكافح الاتجار غير القانوني فيما يتعلق بحيازة هذه الأسلحة واستعمالها.

لا يمكن أن تكون هناك حرية من دون ديمقراطية. وبالمثل، لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية من دون ممارسة الحريات الفردية. ونحن إذ نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان نشدد على توكيد ذلك.

إننا، نحن الشعوب، نتطلع إلى الأمم المتحدة لتقودنا في معالجة المسائل القائمة في عصرنا. ومع ذلك، فإننا، نحن الشعوب، قوام الأمم المتحدة. والأمم المتحدة هي نحن.

إن المحاولات الرامية إلى تصوير أو رسم الأمم المتحدة وكأنها كيان غريب عن بقية المجتمع الدولي، أو كأنها منظمة يمكنها أن تقرر أو تقرر مسبقا مصير الشعوب والمجتمعات محاولات خاطئة وخطيرة على حد سواء. فهذه المنظمة تعتمد على استمرار ذلك التوازن القائم بين المبادئ والمؤسسات التي يتضمنها الميثاق. وهذا التوازن يحافظ عليه على أفضل وجه عن طريق تعزيز عملية بناء توافق الآراء التي أسفرت عن نتائج إيجابية عديدة في نصف القرن الماضي. وإن فرض البعض إرادتهم على الآخرين نادرا ما يفضي إلى الانسجام في أي ظرف من الظروف. وهو يزداد ندرة في محفل دول الأمم ذات السيادة.

ثمة أمثلة على قيام إرادة الأغلبية برسم مسارات هامة من أجل قيام تعاون بين الدول في المستقبل. ومع ذلك، فإن الجهد المبذول لكفالة التقيد على أوسع نطاق بالمبادئ التي يتم التفاوض بشأنها ضروري دائما، وبخاصة إذا أردنا أن تكون هذه الاتفاقات عالمية في تطبيقها. وهذا يقتضي جهدا دبلوماسيا وسياسيا قد يبدو مدعاة للسخط. ومع ذلك، فهو المسار الذي يحافظ، على أفضل وجه، على التوازن بين الحقوق السيادية للدول وبزوغ نظام عالمي جديد.

إننا نتشاطر الحزن الذي يزرعه العنف والحرب. ولقد صمدنا أمام التوترات الناجمة عن العداوة بين الكتل والانتشار النووي. وعانينا من آلام الانقسام والشعور المتبادل بالريبة. وإن اقتراب ألفية جديدة يولد طبيعيا الآمال والتطلعات. ويأتي في طبيعتها التوق إلى الوفاء بالوعد الذي بشرت به نهاية الحرب الباردة. والتزمنا طوال هذا العقد بإيجاد أدوات لمعالجة جوانب الشك لدى ظهورها. ولا تزال المعاناة والنزاعات تصيب الكوكب ببلواها.

ويجب أن يرافق الالتزام بحقوق الإنسان العمل على تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق مستويات معيشية أعلى في نطاق أوسع من الحرية. وحقوق الإنسان التي نشجعها ونحميها يجب أن يكملها توفير شبكة للأمن الاجتماعي تحفظ كرامة الجميع. وهذا مبدأ عزيز على قلب الشعب المالطي.

لقد تولت حكومتنا مهامها مرة أخرى بعد فوزها في الانتخابات قبل أقل من ٢ أسابيع. وحجر الزاوية في جدول أعمالنا يتمثل في استعادة الثقة ومواصلة المسيرة وتوليد الثروة لما يعود بالفائدة على جميع أبناء شعبنا: وهم موردنا الأوحده والأثمن. وهذا يتطلب البدء باستراتيجية تستثمر في تحسين الرعاية الصحية والخدمات التعليمية بنفس القوة التي أدخلنا بها الثورة إلى هياكل بلدنا الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. ونحن ملتزمون بالعدالة الاجتماعية وبالتالي برفاهية المستضعفين الأشد عرضة للمعاناة إذا ما تركوا وحدهم في فترات التحول الاقتصادي. والمقياس الحقيقي للتقدم لا يزال تحقيق العدالة الاجتماعية التي تدعم الانصاف والكرامة الشخصية وتضمن للجميع التمتع بحقوق الإنسان الأساسية والحريات الأساسية.

وتغيير الحكومة أدى أيضا إلى استئناف المسيرة باتجاه أوروبا التي تجمدت فترة قصيرة إبان الشهور الـ ٢٢ الماضية من جانب الحكومة السابقة. واستأنفنا إجراءات انضمام مالطة إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. والولاية الانتخابية الساحقة، تؤكد من جديد على التوجهات الأوروبية لشعبنا التي أعرب عنها مرارا وتكرارا في انتخابات حرة ونزيهة أجريت خلال العقدين الماضيين، وخيار شعبنا واضح، والطريق الذي سيسير عليه واضح على حد سواء. وهدفنا المباشر هو الانضمام مجددا إلى البلدان التي تقرر شمولها في عملية توسيع الاتحاد المقبلة. ولئن كان ما ينبغي الاضطلاع به كثيرا، فإن التزام شعبنا وحكومتنا التزام راسخ.

إننا لا نختار أن نصبح أوروبيين. إننا أوروبيون: تاريخنا أوروبي، وثقافتنا أوروبية، وكذلك هياكلنا الاقتصادية وتنظيمنا السياسي، وشواغلنا الأمنية وقيمنا الأخلاقية. ورسونا في بحر الاتحاد الأوروبي تتويج طبيعي لعملية تطورنا وتقاليدنا وثقافتنا. وفي مالطة، كما في أية دولة أخرى عضو في الاتحاد، تستمر المناقشة بشأن فوائد العضوية وما يترتب عليها من حقوق ومسؤوليات. وهذا جانب أساسي من جوانب العملية

المخاطر لا تزال متعددة. فالأسلحة الكيميائية والبيولوجية تشكل تهديدات مزعزة للاستقرار. والمقلق بوجه خاص هنا أن تطوير تكنولوجيات حيازتها واستعمالها سهل نسبيا. وتهريب الأسلحة التقليدية ما زال أيضا بلية كبرى.

إن انتشار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية يؤذن بقيام نظام للمراقبة والتحقق يقيم توازنا، ويكبح انتشار المواد الكيميائية المستعملة في الأسلحة بينما يجيز الاستعمال المفيد للمواد الكيميائية في مجموعة واسعة من الصناعات. وتعتز مالطة بأنها عملت في المجلس التنفيذي في مرحلته الأولى.

ويحدونا الأمل في أن يعمل بروتوكول التحقق الخاص بالأسلحة البيولوجية على إعاقة استعمال المكونات البيولوجية في الحروب أو الصراعات أو النزاعات، وعلى النهي عن استعمالها وعدم السماح به. فصور الضحايا المشوهين للألغام الأرضية تعزز التزامنا بتحريم هذه الأسلحة. ولقد كانت مالطة أول بلد يوقع على اتفاقية أوتاوا، ونقوم الآن بإجراءات التصديق عليها. ونحن نشترك الآخرين في الترحيب بدخولها حيز النفاذ في وقت مبكر من العام المقبل. وهذا يقربنا من حظر استعمال الألغام المضادة للأفراد وتكديسها وإنتاجها ونقلها، ومن تدميرها.

ومما ينطوي على قدر مماثل من التهديد والمضايقة وزعزعة الاستقرار الجرائم الدولية والاتجار بالمخدرات والإرهاب. هذه الأمور لا تزال تفسد جذور مجتمعاتنا، وتنشر بينها الفساد والخوف والمعاناة. وليس باستطاعة أي حكومة أن تتجاهل هذه الظواهر أو أن تحمي نفسها منها. والتهاون خطير وغير واقعي على حد سواء. والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة هذه الآفات ولجمها، ولا سيما الجهود التي يبذلها مركز فيينا لمنع الجريمة الدولية، تستحق دعما الكامل الدؤوب.

ومن يمن الطالع أن الحرية والديمقراطية والعدالة أصبحت كلمات شائعة الاستعمال في هذه المنظمة. وهذه الكلمات تشكل في الواقع العناصر الأساسية لجهودنا. وتجسد الإرادة في إعطاء مضمون لتأكيد الميثاق على حقوق الإنسان الأساسية، وكرامة الفرد وقدره وعلى ما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية.

العملية توقفها تماما. وإننا نؤمن بإعادة إحياء الالتزامات التي قطعت من خلال اتفاقات أوصلو للسلام وما تلاها والتقيد بها. ونحث جميع الأطراف على الاستجابة للمبادرات الحالية الهادفة إلى استعادة الحوار وتجديد الأمل.

الألفية الجديدة احتفال بميلاد يسوع المسيح، حيث كانت "على الأرض السلام" الرسالة التي أتانا بها. وهذه بالتحديد هي الرسالة الرئيسية في المبادرة التي ستناقش أثناء هذه الدورة - "بيت لحم ٢٠٠٠". كم سيكون محزنا إذا ظلت الأرض التي شهدت ميلاد المسيح في حالة حرب بعد انقضاء ٢٠٠٠ سنة على تلك الرسالة.

لقد كانت العملية الأوروبية - المتوسطية خطوة هامة في الجمع بين البلدان الأوروبية والمتوسطية للتصدي بصورة شاملة للمسائل التي لا تزال تحاصر المنطقة. فالمأزق في الشرق الأوسط سدد ضربة للعملية الأوروبية المتوسطية. ويتمنى المرء ألا يكون هذا المأزق سوى نكسة مؤقتة. فالاستقرار في الشرق الأوسط يقوم على مبادرات متعددة تعزز التعاون من خلال تدابير بناء الثقة والأمن بصورة متدرجة. وهذا هو جوهر إصرارنا على ضرورة إقامة حلف هدفه استقرار المنطقة. ومبادرات من قبيل إضافة بعد برلماني لعملية الحوار هذه، معززة باتحاد البرلمانيين الأوروبيين؛ وإنشاء مجلس أو محفل لدول الشرق الأوسط؛ وأخيرا الإعداد لمؤتمر معني بالأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط مبادرات تستحق دراسة جادة.

إن النهج الإقليمية تكمل الجهود على المستوى الدولي وتعززها. وفي ١٩٩٢، أثناء انعقاد اجتماع هلسنكي للمتابعة لما كان يسمى آنتز بمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، اقترحت مالطة أن يعلن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا نفسه ترتيبا إقليميا حسب أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ونشير مع الارتياح إلى أن العلاقات بين ما هو معروف الآن بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة ما زالت تتعزز. وبغض النظر عن الفوائد المؤسسية التي تحققت من خلال الاتصال الدائم بين المنظمتين، ثمة ما يتميز بأهمية أكبر هو ازدياد التعاون في الميدان في مختلف أنحاء منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ومنذ ديبولي، موقع المرحلة الإعدادية الأولى، أسهمت مالطة في تطور عملية منظمة الأمن والتعاون في

الديمقراطية: وما من مكان في أوروبا كانت فيه الخيارات سهلة أو غير معقدة، ولكن في كل مكان من أوروبا، سادت إرادة الشعب المعرب عنها بحرية، وهذه سمة أساسية لأوروبا، وهي عبارة عن اتحاد سياسي يستند إلى احترام الفرد والإرادة الديمقراطية للشعوب.

إن عملية توسيع الاتحاد الأوروبي ليضم شعوبا وأممًا تحت جناحيه انطلاقا من روح التعددية والتضامن والتعاون لهي أكثر من مجرد إجراءات إدارية. ولا يمكن النظر إلى التوسيع بوصفه مجرد زيادة العضوية. إنه أكثر من ذلك، إنه مطلب سياسي لتحقيق الاتحاد ومصداقيته في السياسة العالمية. وإذا يتصف الاتحاد بتبادل المنافع، فإنه يمثل سعيًا لبناء السلام، ومغامرة واصلت خلال أقل من نصف قرن تحويل المثل العليا للآباء المؤسسين إلى واقع ملموس.

ومالطة، مثلها مثل جميع دول البحر الأبيض المتوسط الأخرى، تنظر إلى مشكلات منطقتها بقلق خاص. ولئن كان البحر الأبيض المتوسط ملتقى طرق الثقافات والحضارات، فإنه مبتلى بقدر غير متناسب بالاضطرابات والتوترات والنزاعات. ويتطلب حل كل أزمة اتخاذ تدابير إيجابية من جانب الأطراف المسؤولة مباشرة. غير أن المجتمع العالمي يمكن أن يساهم، من خلال جهوده ومسايعه الحميدة، في تهيئة بيئة مشجعة للتسوية التفاوضية. فتركة الماضي المريرة تعوق أحيانا إقامة الاتصال الضروري كخطوة أولى في إنشاء الهياكل التفاوضية. وفي هذا المسعى للتغلب على العقبات أدى المجتمع الدولي وساسة أفراد قسطهم تماما.

والجراح المفتوحة التي لا تزال تؤلم المنطقة تتطلب التزاما متجددا لئلا تستمر في التقيح وتتفاقم لتصل إلى حالة متفجرة تهدد بخطر الامتداد إلى مناطق أوسع.

ومسألة قبرص كانت منذ أمد طويل أحد هذه الجراح النازفة إذ تنطوي على آثار سياسية وآثار تتعلق بالاستقرار تتجاوز الأبعاد الجغرافية للجزيرة نفسها. وأن التوصل إلى حل يتماشى وقرارات الأمم المتحدة يمكن أن يتمخض عن آثار إيجابية دائمة لجميع الأطراف المعنية بالنزاع.

والمشاكل التي ما انفكت تنتشر دوما وتواجهها عملية السلام في الشرق الأوسط تشكل مبعث قلق خاص. وبالرغم من مختلف الجهود، فقد توقفت فعلا هذه

الديمقراطي، أسمى تعبير عن مبدأ مساواة الدول في السيادة. بيد أن الجمعية، متأثرة بالماضي، لم تحقق إمكاناتها الكاملة. وبوصفها المحفل الدولي لبناء توافق الآراء، يمكن تحسين دورها ومن ثم تحسين سلطتها.

ثمة تقدم أمكن تسجيله في المداولات بشأن إصلاح مجلس الأمن، بيد أن توافق الآراء لا يزال بعيد المنال. ومسألة أي من فئتي العضوية ينبغي توسيعها تسيطر على المناقشة وتجذب الاهتمام. بيد أن هناك مسائل أخرى لا تزال تتطور مثل شفافية عمل المجلس وانفتاحه. وتعلّق مالطة اهتماما كبيرا على هذا الجانب الذي يعود بالفائدة على الغالبية العظمى من الدول.

إن قرارات مجلس الأمن ملزمة قانونا لجميع الدول الأعضاء. لذلك فإن الإجراءات التي تعزز المشاورات بين أعضاء المجلس والجمعية تكتسي أهمية بالغة. ولئن كانت الأساليب المحسنة التي أخذ بها في السنوات الأخيرة تدعم الصلة الوثيقة التي ينبغي أن تربط بين المجلس والجمعية، فإنها تبيّن أن التشاور لا يعيق قدرة المجلس على التدخل بالسرعة المطلوبة.

وسعيا لإيجاد الحلول، حتى بالنسبة لنوع التوسيع الذي ينبغي إدخاله على مجلس الأمن، ينبغي إبراز ضرورة التوصل إلى اتفاق عام. والنظر إلى الاتفاق العام ينبغي ألا يكون من منظور كمي، بل كضمانة بأن الحلول تحظى بالدعم السياسي اللازم لإنفاذها. والاتفاق بشأن هذه المسألة الحساسة ينبغي أن يكون شاملا حتى يصمد أمام محك الزمن. فالافتقار إلى توافق الآراء بشأن توسيع فئة العضوية الدائمة من شأنه أن يعيق إحراز المزيد من التقدم.

إننا نؤيد الموقف المتروكي لحركة عدم الانحياز بقصر زيادة أعضاء المجلس في الفئة غير الدائمة في الوقت الحالي. وهذا سيسمح للعملية بالمتابعة قدماء دون المساس باستمرار المداولات في نهاية المطاف بشأن توسيع الفئة الدائمة.

إن البيئة ما فتئت محل الاهتمام المتواصل منذ نهاية الحرب الباردة. وإن بداية عهد جديد من التعاون مكّنت المجتمع الدولي من تناول مجالات مختلفة تتطلب العمل المتضافر. وقد تم التفاوض على عدد لم يسبق له مثيل من المعاهدات والاتفاقيات. وأجهزة ومؤسسات

أوروبا، وعززت أيضا البعد المتوسطي لهذه العملية. ولا يزال الأمن المتوسطي والأمن الأوروبي مترابطين على نحو وثيق ومتبادل. إن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط خطوة هامة لتحقيق الاستقرار في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وانخراط الحكومات المتعاقبة في مالطة بصورة متساوية أسهم في زيادة مشاركة الشركاء المتوسطيين في التعاون في أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وسنواصل العمل على تعزيز هذه العلاقة.

لقد أسهم النهج الإقليمي في تعزيز التعاون من خلال توليد الوشائج بين المنظمات الأوروبية والدولية المختلفة والتميزة، وفي هذا المجال، تثني مالطة على الدور الذي اضطلع به مجلس أوروبا في حماية وتعزيز الكرامة وحقوق الإنسان والحريات الأساسية والنهوض بمبادئ التضامن الإنساني.

ومما يثلج صدورنا بوجه خاص العزم المعلن للأمين العام على دعم الشراكة بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة عن طريق تقسيم للعمل أكثر تنظيما ورشدا وفاعلية من حيث التكاليف.

والكمولث على نحو متميز عن المنظمات الأخرى، يواصل أيضا تحسين سبل التعاون. وما فتئت تظهر إلى الوجود مشاريع عبر إقليمية مشتركة بين بلدان تتشاطر تقاليد عريقة. وتدعم مالطة هذا الجهد الدولي عن طريق اشتراكها في مختلف البرامج التي تعمل على تعزيز التنمية المستدامة.

أما هذه المنظمة فتواجه سيناريوهات مختلفة. لقد خبرنا أن التوصل إلى اتفاقات عن طريق التفاوض لا يكفي وحده. إذ أن عالمية هذه الاتفاقات لا تزال ذات أولوية في معرض تطويرنا لوسائل مواجهة المشاكل الجديدة. وإصلاح المنظمة أولوية أخرى. فالعديد من هياكلها ينبغي أن يحسّن من فاعليته. والإصلاح ليس غاية في ذاته - بل عملية مستمرة تتطلب بالضرورة استعراضا دوريا. وينبغي أن نظل منفتحين على تحدي التغيير بأن نتوخى نهجا ابتكاريا مرنا، يسعى إلى إعادة توجيه الهياكل المنشأة في أوقات مختلفة دون المساس بالمبادئ الأساسية، فهي تظل وجيهة دوما.

لقد دأبت مالطة على تعزيز الوعي بضرورة إعادة تنشيط الجمعية العامة. إن هذه الجمعية، بطابعها العالمي

باهتمام كبير بين الجماهير وفي وسائط الإعلام. وفي معظم الحالات، يتوقف نجاح هذه المداولات على تضاني مسؤولي الأمم المتحدة في مناطق الصراع، وبصفة خاصة على التضحيات الشجاعة للقوات التي تتألف منها عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

في هذا العام نحتفل بالذكرى الخمسين لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. إن حفظة السلام واجهوا المخاطر والإذلال والتهديد والموت. وعلى الرغم من ذلك لم يتخاذلوا في واجبهم أو عزمهم من أجل أن يجلبوا الأمل إلى الأماكن التي غالبا ما يسود فيها اليأس. وعلى الرغم من المخاطر المتزايدة لم تهمل الأمم المتحدة مسؤولياتها. والواقع أنها وسعت من مهام حفظ السلام. وقد أتاحت لي الفرصة شخصيا لكي أحمل رسالة تضامن ودعم من هذه الجمعية إلى حفظة السلام بمختلف بقاع العالم. وخلال العقود الخمسة الماضية، استمرت أعداد حفظة السلام الذين ضحوا بأرواحهم في الزيادة. إننا ننحني إجلالا لهم ونشيد بذكراهم.

لقد قمت، شأني شأن من سبقوني في مخاطبة هذه الجمعية، باستعراض بعض التحديات التي تواجه منظمنا. وهناك مشاكل جديدة تواصل الظهور، وتواجهنا بسيئار يوهات مخيفة ومحيرة. ولكن الأمم المتحدة صمدت رغم الصعاب أمام محك الزمن. وبقيت على قيد الحياة لأنها استثمرت الإيمان في البشرية وجلبت الأمل حيث كان يسود اليأس. وبنت تدريجيا الأدوات اللازمة لرعاية التعاون الدولي.

إن العقبات قد تواصل في الكبر، لكن فرص النجاح كبيرة جدا أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية. وينبغي أن نقتنص الفرصة المتاحة لنا من أجل العمل على نحو متضافر. والتزامنا بالأمم المتحدة التزام ثابت لا يحيد. والتزامنا بإنقاذ البشرية من معاناة تجل عن الوصف التزام قوي. ومعا يمكننا أن نمضي صوب الألفية الجديدة متشربين بعزم الآباء المؤسسين على إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب. ويتعين علينا أن نقوم بذلك من أجل أنفسنا. وسنجاهد من أجل أن نورث أطفالنا ذلك العزم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): الآن أعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية والتعاون في توغو، معالي السيد جوزيف كوكو كوفيغو.

المعاهدات تؤدي دورها الآن بفعالية وتتناول مجالات اهتمام متميزة لكن مترابطة.

وفي ضوء هذه الخلفية الدولية الجديدة، تكتسي فكرة الوصاية الأوسع الواردة في الميثاق أهمية متجددة. وخلال فترة رئاستي لهذه الجمعية، كان مجلس الوصاية قد أوشك على الانتهاء من مسؤوليته بالنسبة لآخر الأقاليم الموضوعة تحت رعايته. وكان البعض قد اقترح تجميد المجلس أو تمكيكه. واقترحت إعطاء مجلس الوصاية مسؤولية إضافية هي تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى حماية مختلف مجالات التراث المشترك للبشرية.

ومنذ ذلك الوقت، أعلن الكثيرون أنهم يحبذون هذا النوع من الإصلاح. وتحديد المسؤوليات الإضافية لمجلس الوصاية يشكل جزءا من المجموعة المتكاملة من مقترحات الإصلاح التي اقترحها الأمين العام في العام الماضي.

وأحيطنا علما أيضا بتوصيات فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالبيئة والمستوطنات البشرية في تقريره إلى الأمين العام في وقت سابق من هذا العام. والانفتاح الإيجابي على هذا الاقتراح أمر يبعث على التشجيع. وتعتزم مالطة أن تشترك بنشاط في المشاورات الموصى بها والمقرر أن يقوم بها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في معرض الإعداد للدورة العادية القادمة لمجلس الإدارة.

إن تطبيق مبدأي الثقة والمسؤولية المشتركة في عدد من الاتفاقيات الدولية يجعل التنسيق بينها مهمة طبيعية لمجلس الوصاية. وينبغي أن يحتفظ مبدأ الثقة بمكانه الشرعي في الإطار المؤسسي لهذه المنظمة.

السنة الدولية للمحيطات بلغت الآن الربع الأخير. ويرى الكثيرون أن من الضروري إيجاد محفل للنظر في المشاكل الوثيقة الترابط لحيز المحيطات في مجموعته. واللجنة العالمية المستقلة المعنية بالمحيطات، التي أنشرف بخدمتها، تناولت بنشاط هذه المسألة الحيوية. وتقترح مالطة إلقاء نظرة إيجابية على الاقتراح القاضي بأن تنشئ هذه الجمعية لجنة جامعة تجتمع كل سنتين لاستعراض المسائل المتصلة بالمحيطات بأسلوب متكامل.

على الرغم من مساعيها المشتركة لا يزال السلام يتعرض للخطر يوميا في مختلف بقاع العالم. ومداولات الأمم المتحدة ردا على هذه التهديدات تحظى عن حق

مستقلة لتنفيذها. وتتعرض ولايات العديد من رؤساء الدول والحكومات إلى الاختبار في انتخابات دورية. وأصبح لممثلي الشعب من الأغلبية والمعارضة مقاعد في الهيئات التمثيلية الجديدة - من برلمانات وجمعيات وطنية. وتكفل أجهزة قانونية مستقلة نجاح عمل هذه الهيئات الدستورية الجديدة. وتتمتع الصحافة الآن بالحرية، وكذلك النقابات العمالية في معظم دولنا.

وإنني أشدد على هذه الجوانب المؤسسية من بناء أفريقيا الجديدة لأن احترام ودعم المجتمع الدولي لهذه المؤسسات عنصر يعمل لمصلحة السلام في دول معيَّنة، وبالتالي لمصلحة السلام في منطقتنا.

لقد دلت تجربتنا على أن الصراع الداخلي، بما ينتج عنه من هجرة جماعية للناس إلى البلدان المجاورة، يترك أيضا آثارا سريعة وخطيرة على هذه البلدان. وأكرر أن، مثل هذه الصراعات، كما دلت الحالة الراهنة في منطقة البحيرات الكبرى، يمكن أن تؤدي إلى أزمات إقليمية.

وتوغو من بين الدول التي أنشأت طوعية مؤسسات تكفل حكم القانون وتحكم في المنازعات التي تنشأ في سياق التحول الديمقراطي الجديد. وفي هذا الإطار أعلنت المحكمة الدستورية في توغو عن نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢١ حزيران/يونيه بعد أن أصدرت حكمها بشأن المنازعات الناتجة عن الانتخابات.

ويشكل احترام توغو للمؤسسات أساس الديمقراطية والسلام. وأود، باسم حكومتي، أن أدعو جميع شركائنا في الأمم المتحدة إلى أن يدعموا دون تمييز جهود كل البلدان الأفريقية الملتزمة بانتهاج المسار الشاق ولكن المثمر المفضي إلى حكم القانون. وهذا هو ثمن السلام في أفريقيا.

ولئن كنا نشعر بالسعادة إزاء انتهاء بعض النزاعات - ولا سيما في ليبيريا وسيراليون - ولئن بدأت تتراءى حلول لتخفيف التوتر في غينيا - بيساو، لا يفوتنا أن نعرب عن قلقنا إزاء الأزمة القائمة في منطقة البحيرات الكبرى، واستئناف القتال في أنغولا، واستمرار الأزمة في الصومال، وأخيرا المواجهة المسلحة بين إريتريا وإثيوبيا.

السيد كوفيغو (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أشارك، باسم شعب توغو والرئيس إياديسا وحكومته، في التهاني المقدمة لكم، سيدي، منذ بداية عملنا، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين.

ونود أيضا أن نتقدم بالتهنئة إلى سلفكم المتميز، السيد هينادي أودوفينكو، على الطريقة الفعالة التي أدار بها عمل الدورة الثانية والخمسين.

وأود أيضا أن أشيد بالأمين العام، السيد كوفي عنان، وزملائه على جهودهم المتواصلة في مناصرة المثل العليا - مثل السلم والعدل والتقدم والتضامن، التي تجسدها الأمم المتحدة.

من باب تحليل الحالة في أفريقيا، أود أن أعرض وجهة نظر توغو تجاه مشاكل العالم في سياق التعاون الدولي المتحسن.

إن أفريقيا تتحول نحو الديمقراطية، ولكنها تحتاج إلى السلم والأمن إذا أرادت أن تنجح في مسعاها. فأفريقيا أكثر القارات تضررا من الآفات التي يعاني منها هذا الكوكب، ولكن تنميتها أيضا تمثل جزءا من دينامية التقدم فيه. والآفات التي تعوق تنميتها معروفة جيدا: وتتمثل في الأمراض المستوطنة، والجفاف، والفقر، وعدم الاستقرار السياسي، والصراعات العرقية والحروب الأهلية والصراعات الإقليمية. وتنزع هذه الآفات إلى التعطيل على النجاحات.

منذ التوقيع على معاهدة أبوجا في عام ١٩٩١، وضعت أفريقيا لنفسها جدولا زمنيا للاندماج في إطار المجموعة الاقتصادية الأفريقية، على أساس تعزيز تجمعاتها الإقليمية، أي في غرب أفريقيا وشمالها ووسطها وشرقها وجنوبها. وهذه المجموعات بدورها منهكة بصورة نشطة في البحث عن حلول مشتركة للتحديات التي تواجه الدول الأعضاء فيها.

لقد ظل معدل النمو الاقتصادي في بعض البلدان الأفريقية يحرز تقدما بفضل السياسات الإدارية الجيدة.

وبدأت حركة ديمقراطية واسعة في جميع أرجاء قارتنا لبناء دول تقوم على أساس حكم القانون. وتتمخض هذه الحركة عن اعتماد دساتير جديدة وتكوين هيئات

فيما يتعلق بالآزمات الأخرى التي تحقيق بالعالم وتعرض للخطر أرواح ملايين عديدة من الناس - وبخاصة في أفغانستان وكوسوفو - يأمل بلدي أن تجد أطراف النزاعات، عن طريق الإرادة السياسية القوية التي تعززها المفاوضات الودية المخلصة، الحلول الملائمة المقبولة للجميع.

إن شواغل العالم فجر الألفية الثالثة لا ترتبط فقط بآثار ظاهرة العولمة. إن حفظ السلام، والأمن والاستقرار للدول والشعوب لا يزال أولوية هامة. وفي هذا السياق، يسر توغو أن تلاحظ أن الأمم المتحدة لا تزال تضطلع بمهمتها الخاصة بصنع السلام وحفظ السلام. وفي هذا الشأن، أرحب بالاحتفال المقبل يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر بالذكرى السنوية الخمسين لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وأود أن أشيد بذكرى كل الرجال والنساء الذين ضحوا بأرواحهم في خدمة المنظمة.

إن بلدي، الذي يؤيد تأييدا قويا المسعى الحالي من أجل السلم والأمن للجميع، يود أن يؤكد ضرورة تعزيز التعاون في هذا المجال، بروح من التكامل، بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي إنشاء الآلية الإقليمية المناسبة اللازمة لإعطاء شكل محدد لهذه الرغبة المتقاسمة في صون السلم والأمن بشكل جماعي.

وبهذه الروح تعمل توغو - جنبا إلى جنب مع البلدان الأخرى في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية وفي إطار الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الجنوبية - لإنشاء آلية دائمة صالحة للبقاء لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها وصون السلم. وفي هذا الإطار أيضا نرحب بمؤتمر القمة الاستثنائي الرابع للجماعة الذي عقد في لومي من ١٦ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وإجراء المناورات المشتركة المسماة "التماسك كومبينغا ٩٨" من ١٦ إلى ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٨ التي شاركت فيها القوات المسلحة التابعة لبنين، وبوركينا فاسو، وكوت ديفوار، وغانا، والنيجر، ونيجيريا، وتشاد، وتوغو.

من بين أهداف الأمم المتحدة اليقظة إزاء صون السلم والأمن، وتهيئة الظروف للتنمية الاقتصادية المتسقة لضمان الرفاه لشعوبنا، والعمل من أجل عالم عادل لا يكتفى فيه بتكريس حقوق الشعوب والأفراد والاعتراف بها فحسب وإنما فوق كل شيء باحترامها.

ولن نغالي مهما قلنا في الكلام عن مزايا الحوار والتفاوض باعتبارهما أفضل طريقتين ينتهجان لتسوية المنازعات بين الدول على أساس احترام وحدة أراضيها.

وفي هذا الصدد، يجب على المجتمع الدولي أن يضع حدا للمقاطعة المفروضة على ليبيا وذلك بتنفيذ الحل التحكيمي الذي قبله ذلك البلد وبضمان محاكمة عادلة للمتهمين في حادثة التفجير فوق لوكربي. وتدعم توغو بقوة جهود منظمة الوحدة الأفريقية الرامية إلى تسوية هذا النزاع وإنهاء معاناة الشعب الليبي.

ويغتنم بلدي هذه الفرصة ليكرر إدانته الثابتة للإرهاب في جميع أشكاله، وليؤكد على ضرورة العمل العاجل والمتضافر لمكافحة هذه الآفة بصورة فعالة.

إن استشرأ حالات الصراع في أفريقيا، كما نعلم، لا يزال مصدر قلق حقيقي للمجتمع الدولي. وأود في هذا الصدد، أن أشير إلى التقرير الذي قدمه الأمين العام في شباط/فبراير الماضي عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. ذلك التقرير يتضمن توصيات محددة بشأن وسائل منع هذه النزاعات وإنهاؤها، وكذلك بشأن التدابير اللازم اتخاذها لتهيئة الظروف الملائمة للسلام الدائم والنمو الاقتصادي.

ونأمل أن يسفر تنفيذ مجلس الأمن وهيئات منظومة الأمم المتحدة المعنية ومؤسسات بريتون وودز لتوصياته عن المنع الفعال للنزاعات ووضع أفريقيا على الطريق نحو التقدم، والاستقرار والتنمية المستدامة.

وفي مكان آخر من العالم، نشعر بالارتياح إذ نرى أن التوقيع على اتفاق بين حكومة العراق والأمم المتحدة، جعل من الممكن في آخر لحظة تجنب مواجهة جديدة في الخليج.

وفي المنطقة ذاتها، تأسف حكومة بلدي للتوقف الحالي في عملية السلام الاسرائيلي الفلسطيني. ونحن لا نزال مقتنعين بأن استئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين الرئيسيين هو وحده الذي يمكن من بدء عصر من السلم والأمن والازدهار في تلك المنطقة. وقد شعرنا بالارتياح عندما رأينا الاتصالات التي جرت بين السيد ياسر عرفات والسيد بنيامين نتنياهو عن طريق وساطة الحكومة الأمريكية، وتوغو تؤيد تأييدا قويا هذه المبادرة.

في التدفقات الاستثمارية، وأسعار السلع الأساسية الضعيفة وحماية الأسواق التي تمارسها البلدان المتقدمة النمو - لا تزال العقبات الكبرى التي تقف في طريق التنمية الاقتصادية للبلدان الأفريقية.

فيما يتعلق بعبء الدين بشكل خاص، يقدر بلدي غاية التقدير إعلان الاجتماع الاستشاري الثامن لمنظمة الوحدة الأفريقية وبنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا الذي عقد في أبيدجان في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ونحن نعتقد أن الجهود التي تبذل لرفع عبء الدين يجب أن تستمر مقترنة بجهود شركاء أفريقيا من أجل إيجاد حلول مناسبة لهذه المشكلة الشائكة.

وفي هذا السياق، تود توغو أن تؤكد على الحاجة الحتمية لعقد مؤتمر دولي بشأن ديون أفريقيا الخارجية. وتلتزم دعم المجتمع الدولي لتحويل هذا الاقتراح إلى حقيقة.

ومن المؤسف في زمن عولمة الاقتصاد أن نلاحظ أن تهميش أفريقيا في مجالات التجارة الدولية يتزايد على الرغم من أنه يبدو أن التطورات التي تحدث في التجارة اليوم هي أكثر الأساليب فعالية لإدارة الموارد اللازمة للاكتفاء الذاتي. والواقع أن التنمية والنمو الاقتصادي في الدول الأفريقية يتطلبان كشرط أساسي توفر تدفقات نقدية كافية من تصدير سلعها الأساسية. وبالتالي يرى وفدي أنه ينبغي إقامة نظام عالمي مفتوح يعمل وفق أنظمة عادلة ومنصفة وبذلك ضمن المشاركة الفعالة من جانب الدول الأفريقية في التجارة الدولية، ولتحقيق هذا الهدف فإننا نحتاج إلى تدابير أكثر تحرراً لتعزيز تحويل منتجات هذه الدول وتنوعها، وجذب قنوات الاستثمار تجاهها.

وتحاول البلدان الصناعية أن توحد قواها. وهذا يبين بوضوح أن أي بلد، مهما كانت قوته، لا يمكنه اليوم أن ينهض وحده بتحقيق النمو الاقتصادي أو أن يواجه المنافسة الدولية الشرسة المتزايدة. وإزاء هذه الحالة أعادت البلدان الأفريقية في السنوات الأخيرة رغبتها في حشد طاقاتها بإنشاء تجمعات دون إقليمية وبتعزيز التجمعات القائمة، ومن الواضح أن سياسة التنمية في بلداننا لا يمكن تصورها خارج هذا الإطار لأنه السبيل الوحيد الذي يجعل أفريقيا قادرة على الدخول بالكامل في عالم القرن الحادي والعشرين كشريك يعتمد عليه.

يود وفد بلدي أن ينتهز هذه الفرصة ليثني على عقد مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمبعوثين السياسيين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية، الذي أدى إلى اعتماد النظام الأساسي للمحكمة، والذي عقد في روما من ١٥ حزيران/يونيه إلى ١٧ تموز/يوليه.

إن توغو تؤمن بأن السلام مستحيل دون عدالة والكفاح من أجل السلام، والكفاح من أجل المزيد من العدالة يجب اعتبارهما جانبين مكملين لكفاح واحد هو نفس الكفاح من أجل تحقيق أبعد تطلعات جميع شعوب العالم. ولقد أسفرت النتيجة الإيجابية للمفاوضات في المؤتمر عن اعتماد النظام الأساسي للمحكمة، مما دلل من جديد على قوة وقدرة منظمنا في التعامل مع الحاضر وإعداد الدول لمواجهة مسائل المستقبل.

ولهذا السبب، يؤيد وفد بلدي جميع الجهود الرامية إلى إصلاح المنظمة لجعلها أكثر فعالية، وأكثر اهتماماً بمشاكل البشرية، وأكثر ديمقراطية، وذلك حتى تعكس آراء الجميع على نحو أفضل وتراعى في جميع هيئاتها.

لذلك، تود توغو أن ترى الاختتام السريع للمناقشات لیتاح التمثيل الدائم لأفريقيا في مجلس الأمن، وفقاً لقرارات منظمة الوحدة الأفريقية. إن الديمقراطية التي نؤيدها على المستوى الوطني يجب أن تنعكس أيضاً في المنظمات الدولية.

لقد اضطلعت الأمم المتحدة دائماً بدور هام في التقدم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكلما يقتضي الأمر في تقديم المساعدة إلى رجال ونساء وأطفال العالم كله التي يعتمد عليها بقاؤهم. ومع ذلك، فإننا مضطرون إلى الاعتراف بأنه بالرغم من الجهود التي بذلت، لم يتحقق تحسن مستويات المعيشة، والعمالة الكاملة وتهيئة الظروف لإحراز التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا بشكل خاص هو الحال في أفريقيا، حيث يعوق الظلم والفقر المستمران - في جملة أمور - وبشكل خطير استقرار الدول.

ومن الصحيح أن الاقتصادات الأفريقية أدت أداءاً حسناً على نحو ملفت للنظر في السنوات الثلاث الأخيرة؛ لكن من الصحيح أيضاً أن دعم هذه المكاسب لا يزال يعتمد على البيئة الاقتصادية الدولية. وأن القيود الهيكلية الاقتصادية - بما فيها عبء الديون المستمر، وخفض تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية، وتقلبات العملة، والظلم

والحرية والعدالة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وهي المبادئ التي تعمل الأمم المتحدة على النهوض بها. وفي هذا العام الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومن أجل منفعة البشرية جمعاء تأمل توغو بشدة أن تتحقق التطلعات العميقة للشعوب في نيل مزيد من الحرية في عالم يسوده السلم ويزداد فيه كل يوم كفاحنا ضد الفقر والمجاعة والمرض.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): المتكلم التالي وزير الشؤون الخارجية في الجمهورية العربية السورية معالي السيد فارق الشرع الذي أدعوه إلى إلقاء بيانه.

السيد الشرع (الجمهورية العربية السورية): يطيب لي أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً للدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. وإنني على ثقة بأن خبرتكم الواسعة بالقضايا الدولية ستسهل مهمتكم، وتؤدي إلى إنجاح أعمال هذه الدورة. كما أتقدم بالشكر لسلفكم السيد هينادي أودوفينكو على إدارته الحكيمة وجهوده القيمة التي بذلها خلال الدورة السابقة. ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير للأمين العام لمنظمتنا، السيد كوفي عنان، لما يبذله من جهود ومساعد لتعزير دور الأمم المتحدة في الشؤون الدولية.

عندما وضعت الحرب الباردة أوزارها منذ عقد من الزمن، اعتقد الكثيرون، وخصوصاً في بلدان الشمال، أن هذا الكوكب الذي يعيش على سطحه قرابة ستة مليارات من البشر، سوف يصبح مكاناً أكثر أمناً واستقراراً وازدهاراً. لقد انطلقت قناعتهم في ذلك من أن نظام الاستقطاب الثنائي لم يستطع أن يحقق أمناً عالمياً إلا في إطار توازن الرعب النووي. كما لم يتمكن النظام القديم من حل النزاعات الإقليمية بسبب التنافس على مناطق النفوذ.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن بإلحاح على المجتمع الدولي هو: هل كانت تلك القناعات في محلها؟ أم أن التمنيات قفزت فوق الواقع متجاهلة الحقائق التالية:

أولاً، إن الأسلحة النووية، التي لا مثيل لها في قدرتها التدميرية، ازدادت انتشاراً بعد انتهاء الحرب الباردة، لتصل إلى الهند وباكستان، مع اكتساب هذا الانتشار نوعاً من الشرعية الذرائعية، بعد السكوت عن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي عند تمديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة

وفي هذا الصدد فإن بدء نفاذ المعاهدة التي أنشأت الجماعة الاقتصادية الأفريقية سيكون دليلاً على رغبة الدول الأفريقية في توحيد جهودها لضمان تقدمها.

وتوغو التي تلتزم التزاماً حازماً بسياسة التكامل الاقتصادي للقارة، تغتنم هذه الفرصة لتحث المجتمع الدولي مرة أخرى على دعم القارة الأفريقية في جهودها التي ترمي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تعد وحدها السبيل الوحيد لتعزيز ازدهار ورفاه شعوبها.

أود هنا أنؤكد على اتجاه بدأ يظهر في أفريقيا، وهو أن جميع أنشطة منظماتنا الإقليمية ودون الإقليمية تنظم الآن في إطار برلماني أفريقي مشترك. وفي هذا الإطار أقيمت في باماكو مؤخراً لجنة برلمانية مشتركة للاتحاد المالي والاقتصادي في غرب أفريقيا. وقد بدأت هذه اللجنة عملها بالفعل. وفي هذا الإطار أيضاً انشئت في الجنوب الأفريقي جمعية برلمانية لبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وهذا يبين بشكل عام أنه في الوقت الذي يشعر فيه العالم باليأس حيال مستقبل أفريقيا، نشق نحن شباب أفريقيا، بأن أفريقيا تسير على الطريق الصحيح ما دامت تحصل على الدعم الدائم من المجتمع الدولي.

ومرة أخرى، أود هنا أن أرحب بالتزام الحكومة اليابانية تجاه أفريقيا من خلال مؤتمر طوكيو لتنمية أفريقيا الذي استهدف البحث عن حلول لمشاكل التنمية في القارة. ويود وفدي مرة أخرى أن يشكر الحكومة اليابانية على جميع الجهود التي بذلتها لتعزيز التعاون بين أفريقيا وآسيا، ويهنئها على دعوتها إلى عقد المؤتمر الثاني لتنمية أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر المقبل في طوكيو.

وبالإضافة إلى ذلك ترى توغو أن توافق مؤتمر طوكيو لتنمية أفريقيا مع المبادرات الأخرى، وبصفة خاصة مبادرة الولايات المتحدة بشأن الشراكة المنصفة المعروفة باسم رؤيا ٢٠/٢٠، ومبادرة الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية لومي، ومبادرة العالم الناطق باللغة الفرنسية في إطار خطة عمل هانوي، كلها ستساعد على صون وتوطيد روح التضامن التي تتمنى أفريقيا أن يكون هادفاً وأكثر نشاطاً.

وبلدي مقتنع بضرورة التضامن فيما بين أعضاء منظماتنا كما أنه يلتزم التزاماً عميقاً بالمبادئ النبيلة للسلم

البلدان الى الأسواق الدولية، والموارد المالية والتكنولوجيا يجعلها غير قادرة على الاستفادة من الفرص الموعودة للعولمة.

إن تعزيز العوامل التنموية ورفع معدلات الإنتاج هما الضمانة الأكثر ديمومة ورسوخا للحد من الأزمات الاقتصادية وتقليص آثار الهزات المالية، وبخاصة في الدول النامية. ومهما يكن من أمر فإننا نعتقد أن هذه الأزمات والهزات الاقتصادية والمالية قد تتكرر بين الحين والآخر، ولن يكون هناك بلد بمنأى عنها مهما بدا محصنا، ما دامت الوحدة النقدية الأكثر قوة وانتشارا في العالم، وهي الدولار الأمريكي، ليست مستقرة. لكن طرح وحدة نقدية أوروبية للتداول قد يساهم في إقامة نظام مالي واقتصادي دولي أكثر استقرارا.

وفي كل الأحوال نعتقد بأنه لا بديل عن فتح حوار جاد في إطار الأمم المتحدة، بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية، لوضع أساس متين لتعاون دولي، يجنب العالم المفاجآت الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية، وينعكس إيجابا على مصالح جميع دول العالم في الجنوب كما في الشمال.

لقد كان الصراع العربي - الإسرائيلي منذ بداياته يحتل موقعا متقدما في سلم أولويات المجتمع الدولي. وكانت الجهود الدولية لا تهدأ لضبط هذا الصراع كلما تفجر، لأن الشرق الأوسط، بموقعه الاستراتيجي المميز وثرواته الروحية والمادية الهائلة، وتراثه الحضاري العريق، يمكن اعتباره المعيار الأكثر حساسية لقياس حالة السلم والأمن في العالم.

لقد اعتبرت عملية السلام التي انطلقت من مؤتمر مدريد بداية جديدة لإنهاء هذا الصراع مع انتهاء الحرب الباردة. وقد شكلت أسس المؤتمر والتأكيدات الأمريكية والنتائج التي تم التوصل إليها التزامات ثابتة لا يجوز تجاهلها تحت أي ظرف من الظروف.

إن إصرار رئيس الحكومة الإسرائيلية على انتهاج سياسة معادية للسلام ورفضه حق العرب استعادة أراضيهم المحتلة، بذريعة تحقيق الأمن لإسرائيل فقط، في الوقت الذي تعتبر ترسانتها من بين أعتى وأحدث الترسانات العسكرية في العالم، هي أمور لا تشكل تحديا للعرب فحسب، وإنما لإرادة المجتمع الدولي بأسره.

النووية عام ١٩٩٥. لقد ناشدت بلادي، سوريا، والدول العربية، ومعظم بلدان حركة عدم الانحياز. الدول الخمس النووية لدى تمديد هذه المعاهدة ألا تستثنى أية دولة من الانضمام الى هذه المعاهدة، كي لا واجه العالم سباق تسلح نوويا جديدا. لكن تلك الدعوة لم تلق، مع الأسف، الاستجابة المطلوبة. ويخطئ من يعتقد الآن أن انتشار السلاح النووي سيقف عند عدد محدود من الدول. إن سوريا وجميع الدول العربية، تطالب بتحويل الشرق الأوسط الى منطقة خالية من السلاح النووي، كمساهمة جادة في كبح سباق التسلح النووي.

ثانيا، لقد تضاعفت النزاعات الإقليمية بعد انتهاء الحرب الباردة، وتضاعفت حدتها، وتنوعت أشكالها، ودوافعها لدرجة أن الولايات المتحدة، وهي القطب الوحيد الأعظم، ومجلس الأمن، وهو الجهاز المعني بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، لم يعد بمقدورهما احتواء هذه النزاعات، ناهيك عن إيجاد حلول عادلة لها. إن من يقرأ بيان وزراء خارجية الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، الذي صدر في بداية مناقشات هذه الدورة للجمعية العامة، سيصاب بالصداع والإحباط لكثرة ما أصبح العالم يواجه من نزاعات إقليمية وأزمات معقدة، دون أن يظهر ضوء في نهاية النفق.

ثالثا، لقد أثبتت الأزمات الاقتصادية والمالية الأخيرة في العالم، وبخاصة في أعقاب انهيار الأسواق المالية في جنوب شرقي آسيا، وما رافق ذلك كله من انخفاض حاد في أسعار المواد الأولية، وفي مقدمتها أسعار النفط، أن العولمة في الاقتصاد سلاح ذو حدين لا يمكن أن تقتصر تداعياته على الدول التي يغريها الازدهار السريع الناجم عن تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية لها، بل ستعدها أيضا الى دول العالم المصدرة لرؤوس الأموال والاستثمارات التي يغريها أيضا الربح السريع دون التفكير في عواقبه.

إن ما يجري الآن في العالم تحت شعار العولمة يشير للقلق، لأنه يؤدي الى تغليب عامل الربح على العوامل الإنمائية الأخرى، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ويسعى الى حصر دور الدولة في توفير الضمانة والحماية لقوى السوق، متجاهلا مسؤوليتها في ضمان العدالة الاجتماعية لمواطنيها. كما أن استمرار تهميش دور البلدان النامية في عملية صنع القرار الاقتصادي الدولي، ومواصلة فرض القيود الشديدة على فرص وصول هذه

المشروع للشعوب ضد الاحتلال الأجنبي من أجل تقرير المصير والتحرر الوطني، والذي لا يمكن اعتباره إرهاباً. كما ندين قتل المدنيين الأبرياء في أي مكان مثلما ندين إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل ضد العرب.

إننا نعتقد أن اللجوء إلى القوة والعنف في العلاقات الدولية، خلافاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، يفتح الباب واسعاً لشرعية الغاب بدلاً من انتهاج طريق الشرعية الدولية. وفي هذا المجال، ترى سوريا أن الهجوم الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية على مصنع الشفاء للأدوية في السودان غير مبرر، ويشكل انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وانطلاقاً من ذلك، فإن سوريا تدعم الطلب الذي تقدمت به الحكومة السودانية إلى مجلس الأمن لإرسال بعثة فنية للتحقيق في الادعاءات الأمريكية التي نسبت إلى هذا المصنع.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مرا (ميانمار).

إن سوريا تتابع بقلق النزاعات الحادة التي تعصف ببعض البلدان الأفريقية. وفي الوقت الذي تعبر فيه عن تضامنها ووقوفها إلى جانب شعوب أفريقيا، فإنها تدعو المجتمع الدولي إلى بذل الجهود والمساعدة اللازمة، بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية، لإيجاد حلول لهذه النزاعات، بحيث يتم تعزيز الأمن والسلام والاستقرار في القارة الأفريقية. كما أن المجتمع الدولي مدعو لتقديم كافة أنواع الدعم لتمكين الدول الأفريقية من القضاء على آفة الفقر والخلال من عبء المديونية ليتمكنها من تحقيق التنمية المستدامة.

إننا نتابع أيضاً بقلق بالغ الأوضاع في جمهورية الصومال، ونهيب بكافة الأطراف الصومالية احترام تعهداتها وتنفيذ اتفاقاتها، وتغليب المصلحة الوطنية العليا للصومال ووضعها فوق كل اعتبار، والتعاون مع الجهود العربية والأفريقية والدولية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، بما يكفل إعادة الأمن والاستقرار لأبناء الشعب الصومالي.

وتعرب سوريا عن دعمها لاتخاذ إجراءات تكفل تحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، كما تعرب عن دعمها لتطلعات الشعب الكوري في تحقيق وحدته.

ويبدو جلياً أن إسرائيل لا تكتفي بحصر مفاهيمها للأمن بما تحتله من أراض عربية، بل تعمل لإقامة تحالف عسكري من شأنه أن يلغي عملية السلام، ويضع المنطقة على طريق محفوفة بالمخاطر والتوترات واحتمالات الانفجار.

إن ما تحتاجه المنطقة وشعوبها ليس إقامة الأحلاف والمحاور، وإنما إقامة السلام العادل والشامل، المستند إلى انسحاب إسرائيل الكامل من الجولان السوري المحتل، إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، ومن جنوب لبنان وبقاعه الغربي، تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام. وكذلك ضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

إن عملية السلام تواجه أزمة حقيقية، وهي متوقفة على المسارين السوري واللبناني منذ سنتين ونيف، وتتناكل على المسار الفلسطيني بسبب التعنّت الإسرائيلي. والعملية بأسرها تسير إلى الاحتضار ما دامت الحكومة الإسرائيلية ترفض مبدأ الأرض مقابل السلام، ومحاولة فرض سلام على العرب، قائم على الاحتلال والاستيطان. غير أن سوريا كانت، وما زالت، ملتزمة بالسلام، وتعتبره خياراً استراتيجياً يستدعي استئناف المفاوضات من حيث توقفت على المسارين السوري واللبناني ومتابعة البناء على ما تم التوصل إليه من التزامات وتعهدات حتى يتحقق السلام العادل والشامل في المنطقة.

تؤكد سوريا حرصها على وحدة وسلامة الأراضي العراقية، وتدعو إلى رفع المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق، وإنهاء الحصار المفروض عليه وفق جدول زمني محدد؛ وفي الوقت ذاته فإن العراق مطالب بتنفيذ ما تبقى من قرارات مجلس الأمن، وبما يكفل حلاً عادلاً لقضية الأسرى الكويتيين.

كما تدعو سوريا إلى إنهاء العقوبات المفروضة على ليبيا، انطلاقاً من قناعتها بإمكانية معالجة هذه الأزمة في الإطار القانوني المناسب، بعيداً عن أية دوافع سياسية. ونؤكد مساندتنا الكاملة للمطالب الليبية في التوصل إلى حل لهذه المشكلة على أساس عادل.

إن سوريا تقف ضد الإرهاب بجميع صوره وأشكاله، وتدبّنه على كل الصعد، وتميز بين الإرهاب وبين الكفاح

الاعتبار الخصائص الوطنية، والعوامل التاريخية والثقافية والدينية لكل شعب وأمة.

إن الإنسانية ما زالت تصبو إلى عالم خال من الحروب والظلم والفقر والجهل، عالم يسوده العدل والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة. لقد عقدت شعوب العالم آمالها على ميثاق الأمم المتحدة، الذي حدد في مقاصده أهمية حفظ الأمن والسلم الدوليين، وتنمية العلاقات الدولية بين الأمم على أساس المساواة، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وتحقيق التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعزيز الحريات الأساسية للجنس البشري في كل مكان.

فلنعمل معا بكل ثقة وجدية على أساس هذه المبادئ والأهداف، حتى لا نخيب آمال الأجيال القادمة. إنها ليست مهمة سهلة، لكنها بالتأكيد مهمة نبيلة تستحق منا الجهد والتضحية والصبر والحكمة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية في أذربيجان، سعادة السيد توفيق ذوالفقاروف.

السيد ذوالفقاروف (أذربيجان) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي، قبل كل شيء، أن أتوجه بتهنئة خالصة إلى الرئيس على انتخابه بالاجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، وأن أعرب عن الثقة بأن الجمعية العامة في ظل قيادته الكفؤة ستتصدى بنجاح للمساائل المعقدة المطروحة عليها.

وأود أن أعرب عن امتناننا الخاص للسيد هينادي أودوفينكو الذي أسهمت خبرته الواسعة وروحه المهنية العظيمة إسهاما كبيرا في نجاح الدورة السابقة، والذي جسدت أعماله، بصفته رئيسا للدورة الثانية والخمسين، التزام الأمم المتحدة بعملية التحول الهادفة إلى تعزيز فعالية المنظمة.

إن عملية الإصلاح الجذري الموجهة نحو خلق مجتمع ديمقراطي علماني تحكمه سيادة القانون ويستند إلى اقتصاد السوق، أصبحت تغطي كل جوانب الحياة في أذربيجان. وعلى الرغم من الصعوبات الموضوعية الراهنة الناجمة عن نتائج الصراع المسلح والمشاكل المتأصلة في الفترة الانتقالية، فإن أذربيجان لا ترى أي بديل غير

كما تؤكد سوريا من جديد على ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة في أسرع وقت ممكن لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ أكثر من ثلاثة عقود. ونؤيد دعوة كوبا لتسوية الخلافات بين البلدين عن طريق الحوار، وعلى أساس المساواة والاحترام المتبادل وعلاقات حسب الجوار.

إن سوريا يساورها بالغ القلق إزاء الحالة العامة في أفغانستان نتيجة لاستمرار الاقتتال الدموي. وتدين سوريا بشدة قتل الدبلوماسيين الإيرانيين في مزار شريف لما شكله من انتهاك لمبادئ القانون الدولي وقيم الدين الإسلامي السمحة. وإننا ندعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس، وإلى العمل بغية التوصل إلى حل سلمي ووفق وطني.

إن سوريا تدعم موقف حركة دول عدم الانحياز التي تعتبر عملية إصلاح مجلس الأمن وديمقراطيته وتوسيع عضويته جزءاً لا يتجزأ من مشروع متكامل العناصر، لا يخضع لإطار زمني محدد. وتؤكد على مبدأ مساواة الدول في السيادة والتمثيل الجغرافي العادل، طبقاً لما نص عليه الميثاق. كما تعتبر أنه يجب تقليص ممارسة حق النقض، وترشيد نطاق استعماله.

إننا ندعو موقف حركة دول عدم الانحياز بأن مفهوم الاتفاق العام ينطبق عليه نص المادة ١٠٨ من الميثاق التي تعني أغلبية ثلثي الدول الأعضاء.

لقد كانت خطة الإصلاح التي اقترحتها الأمين العام خطوة إيجابية لتعزيز كفاءة المنظمة ومواكبتها للمتغيرات التي تتطلبها المرحلة القادمة. ولقد شارك وفد سوريا في المناقشات المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة، بروح من المسؤولية الجماعية للدول الأعضاء في تعزيز دور هذه المنظمة الدولية. ونرى أن للدول الأعضاء دوراً رئيسياً في المشاورات المتعلقة بعملية الإصلاح، وما تتمخض عنه من قرارات.

إن الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان مناسبة هامة لإعادة التأكيد على أن جميع حقوق الإنسان عالمية ومترابطة. ويجب على المجتمع الدولي أن يعامل حقوق الإنسان على نحو شامل وبطريقة منصفة وعادلة، ودون ازدواجية في المعايير، وعدم استغلالها لأغراض سياسية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، آخذين بعين

ما يقرب من مليون لاجئ ومشرّد داخليا، واستمرار الحصار الذي فرضته أرمينيا على منطقة ناخيشيفان الأذربيجانية طيلة عشرة أعوام.

لقد وفر المسار الذي اتخذته قيادة البلد لبناء مجتمع ديمقراطي قائم على اقتصاد السوق المتطلبات الأساسية اللازمة لإجراء إصلاحات اقتصادية جذرية. ومنذ عام ١٩٩٥ ما فتئت حكومة أذربيجان تنفذ برنامجا شاملا لتثبيت الاستقرار الاقتصادي. فقامت بتبسيط السياسات الضريبية والنقدية والائتمانية، فضلا عن استكمال الإصلاحات الهيكلية لتحرير الاقتصاد. كما حققنا استقرار الاقتصاد الكلي وكذلك استقرار العملة الوطنية. بل الواقع أن معدلات التضخم انخفضت إلى الصفر؛ ومنذ عام ١٩٩٦، بدأنا نستعيد النمو المطرد في الناتج المحلي الإجمالي. والاستقرار الداخلي الذي تحقق بفضل السياسة المتسقة التي تتبعها القيادة، فضلا عما تم تنفيذه من إصلاحات، وفرا مناخا مؤاتيا للاستثمارات في البلد.

واليوم، تواصل أذربيجان إصلاح نظامها المصرفي وخصخصة المشاريع المملوكة للدولة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على دعمهما لبرنامج تثبيت الاستقرار في أذربيجان، وتمويلهما التغييرات الهيكلية في اقتصادها. وأود أن أقدم هنا تأكيداتنا بأن مسار الإصلاحات الاقتصادية الذي اتخذته حكومتنا مسار لا رجعة فيه، وأن أعرب عن الأمل في أن تزيد هاتان المؤسستان الماليتان الهامتان مساعدتهما لأذربيجان.

وبلدنا يعطي الأولوية القصوى في سياسته الاقتصادية لاندماجه في الاقتصاد العالمي. وأذربيجان، التي تقع في نقطة التقاء حضارة الشرق والغرب، وتشكل منذ قرون حلقة وصل بين أوروبا وآسيا، تنفذ برنامجا منظما يهدف إلى اندماج أذربيجان السلس في الاقتصاد العالمي، وتعلق أهمية كبرى على تطوير التعاون الإقليمي المثمر الذي يعود بالفائدة المتبادلة ويقوم على الاحترام المتبادل لسيادة جميع الدول ومصالحها، وكذلك على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى.

وفي هذا الصدد، ترى قيادة بلدي أنه من المهم استراتيجيا مفهوم إنشاء ممر بين الشرق والغرب، وبخاصة فيما يتعلق بتطوير شبكة النقل بين أوروبا ومنطقة القوقاز وآسيا. وممر النقل، وهو برنامج أوروبا - القوقاز - آسيا، الذي أنشأته لجنة الاتحاد الأوروبي عام

مسار التحول الديمقراطي الذي سلكته، وتعتبر أن تعزيز مؤسساتها الديمقراطية أولوية في سياسة الدولة.

إن احترام الحقوق السياسية والمدنية الأساسية، والحريات، وتطبيق نظام تعدد الأحزاب، وحماية مصالح كل مواطن في مجتمعنا بغض النظر عن أصله العرقي، واستقلال الهيئة القضائية؛ جانب تعزيز العناصر الأخرى للمجتمع الديمقراطي، كلها مكفولة بمقتضى دستور جمهورية أذربيجان الذي اعتمد في استفتاء وطني في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وقد أنجزنا الكثير لمواءمة النظام التشريعي في البلد مع المعايير الدولية ذات الصلة.

والانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في أذربيجان في ١١ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، ستكون معلما بارزا في مسيرة زيادة تعزيز الأساس الديمقراطي في مجتمعنا. والإجراءات التي اتخذتها قيادة البلد بالفعل أرسّت الأساس لإجراء انتخابات حرة ونزيهة حقا. وثمة قانون جديد بشأن الانتخابات الرئاسية في جمهورية أذربيجان خضع لفحص دقيق وشامل من جانب مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا. وهذا القانون يفي بأكثر المعايير الدولية تشددا في هذا الميدان.

وسيشرف على عملية الانتخابات ٣٠٠ مراقب دولي من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا ومنظمات دولية أخرى، وكذلك من مؤسسات تابعة لفرادى البلدان، مثل المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية في الولايات المتحدة. وقد تم تهيئة الظروف لمشاركة المراقبين الوطنيين على أوسع نطاق ممكن. وأعلنت قيادة البلد التزامها بإجراء انتخابات حرة وعادلة، باعتبارها حدثا هاما في تاريخ دولة أذربيجان.

إن التطورات الإيجابية التي جاءت نتيجة الإصلاحات الراهنة يمكن ملاحظتها أيضا في اقتصاد البلد. لقد اصطدمت دولة أذربيجان الفتية، في المرحلة الأولى من تشكيلها، بعدم استقرار داخلي، وعدم وجود أساس تشريعي تقدمي لاقتصاد السوق، وتفكك العلاقات الاقتصادية والتجارية التقليدية، وكساد اقتصادي، وعجز هائل في الميزانية. وكل هذه العوامل خلقت عقبات كأداء أمام التنمية الاقتصادية. والعدوان المسلح الذي شنته أرمينيا المجاورة كان له أسوأ تأثير سلبي على الحالة في أذربيجان. فقد نجم عنه احتلال خمس أراضيها، وظهور

المستثمرة الاهتمام الواجب بهذه المشاريع التي يمكن أن يطلق عليها بحق أنها جسر إلى الألفية الثالثة.

ولكن للأسف، من الواجب علينا أن نعترف بأن نموذج التنمية التدريجية للدول ذات السيادة في المنطقة الذي اقترحته أذربيجان لم يحظ بقبول من الجميع. ولا يزال الموقف الذي اتخذته أرمينيا في المنطقة عائقا خطيرا أمام هذه العملية.

ومسألة تسوية الصراع بين أرمينيا وأذربيجان، الذي دام أكثر من ١٠ سنوات قضية رئيسية في السياسة الخارجية لأذربيجان. والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن وقرارات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد مكنت من إرساء الأساس القانوني المعياري اللازم لتسوية هذا الصراع. وفي هذا السياق، يجب أن نؤكد بشكل خاص على الدور التنظيمي والصيغة العالمية للمبادئ الواردة في بيان لشبونة الصادر عن الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وهذه المبادئ، أي الاعتراف بسلامة أراضي أرمينيا وأذربيجان، والحكم الذاتي الرفيع المستوى لناغورني كاراباخ داخل دولة أذربيجان، وتوفير الأمن والسلامة لجميع سكان ناغورني كاراباخ، مبادئ تتفق تماما والمبادئ المكرسة في ميثاق هلسنكي النهائي لعام ١٩٧٥، وهي ذات طابع شامل مما يمكن من تطبيقها بنفس الدرجة من الفعالية، لا على الصراع بين أرمينيا وأذربيجان فحسب، بل على كل الصراعات الإقليمية الأخرى.

ولقد تحقق مؤخرا توازن إيجابي. وأنشئ معهد للوساطة يشمل مجموعة مينسك في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورئيسيها المشاركين. ووضعت معايير لعملية التسوية تمهد الطريق للتخلص من آثار الصراع المسلح، وبالتالي لحل المشاكل السياسية. ونتيجة لإصرار أذربيجان، أمكن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ إيجاد نقاط التقاء مع موقف أرمينيا، وظهرت فرص حقيقية للتقدم. ولكن الأحداث السياسية الداخلية التي وقعت في أرمينيا بعد ذلك، وما تمخضت عنه من مراجعة جذرية لمواقفها، أدت إلى تقلص دينامية عملية مينسك.

ولا يمكن التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة عن طريق ممارسة أرمينيا للضغط العسكري على أذربيجان، ولا باستمرارها في احتلال أجزاء من أراضي جمهورية أذربيجان وزيادة طاقتها العسكرية هناك، ولا بتقديم شروط مسبقة لاستئناف المفاوضات على أساس نتائج

١٩٩٣، يهدف إلى تشجيع تطوير الهياكل الأساسية المتشابكة للنقل الوطني والإقليمي تعزيزا للتعاون بين بلدان أوروبا، ومنطقة البحر الأسود، والقوقاز، ومنطقة بحر قزوين وآسيا. وتنفيذ هذا البرنامج يتيح للبلدان غير الساحلية في القوقاز ووسط آسيا أن تصل بطريقة يعتمد عليها إلى شبكتي النقل العابرتين لأوروبا وآسيا. وخلال السنوات الخمس الماضية، فإن التعامل الوثيق بين الدول المشاركة في البرنامج، والدعم النشط من جانب لجنة الاتحاد الأوروبي، قد أسهما في إحراز تقدم كبير في بناء وسائل الاتصال وتحديثها، وفي وضع القوانين والتشريعات ذات الصلة، وتحسين سياسات الجمارك والتعريفات في الدول المشاركة.

وقد جرى استعراض نتائج أعمال خمس سنوات في المؤتمر الدولي وترميم طريق الحرير التاريخي، الذي عقد في مدينة باكو عاصمة أذربيجان يومي ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر من هذا العام. وضم هذا المؤتمر وفودا من ٢٢ بلدا، تشمل تسعة من رؤساء الدول وممثلي ١٣ منظمة دولية. وكانت أهم نتيجة للمؤتمر التوقيع على الاتفاق المتعدد الأطراف الرئيسي المعني بالنقل الدولي لتطوير ممر أوروبا - القوقاز - آسيا، وهذا الاتفاق آلية مؤسسية هامة لتعزيز تطوير النقل الدولي وتنظيمه، علاوة على تنسيق ومواءمة سياسات النقل والأطر القانونية في مجال النقل هذا. وقد أصبح مؤتمر باكو حجر زاوية رئيسي من حيث تدعيم وتوثيق التعاون بغرض مواصلة تطوير ممر أوروبا - القوقاز - آسيا للنقل لصالح التقدم الاقتصادي لكل الدول المشاركة فيه.

ووفد أذربيجان يعول على دعم الدول الأعضاء الأخرى لهذا البرنامج. ونحن مقتنعون بأن ترميم طريق الحرير التاريخي ومشاركة بلدان ومناطق أخرى في هذا المشروع تتيحان زخما قويا لعمليتي التقارب والإثراء المتبادل لشعوبنا، وتعززان استقلالها وسيادتها، بالإضافة إلى التنفيذ الناجح للإصلاحات الديمقراطية وذات الاتجاه السوقي في تلك الدول.

إن تنفيذ خطط توصيل موارد الكربوهيدرات التي تنتجها أذربيجان وغيرها من بلدان حوض بحر قزوين إلى الأسواق العالمية بواسطة خطوط الأنابيب المتعددة جزء لا يتجزأ من مفهوم الشرق والغرب، وهو مفهوم هام للغاية بالنسبة لتعزيز استقلال وأمن الدول ذات السيادة، وكذلك تعزيز التنمية الاقتصادية وغيرها من تلك الدول. ونتوقع أن تظهر المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الأطراف

الأعضاء ووفقا للمادة ١٠٨ من الميثاق. وينبغي تمثيل آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في فئتي عضوية مجلس الأمن بطريقة تتلاءم مع الحقائق السياسية الراهنة. ونظرا لأن عدد البلدان في مجموعة أوروبا الشرقية قد تضاعف، فإننا نشير مرة أخرى إلى ضرورة تخصيص مقعد إضافي لهذه المجموعة من مقاعد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن.

وإذا تناولنا مسألة إصلاح مجلس الأمن وزيادة كفاءة أعماله، لا يفوتنا أن نوجه الانتباه إلى أن قرارات مجلس الأمن الأربعة المتعلقة بالصراع بين أرمينيا وأذربيجان لا تزال دون تنفيذ.

وقد شددنا مرارا على أن استعراض سياسة شؤون الموظفين بالأمم المتحدة ينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من إصلاح المنظمة. ولا نزال نشعر ببالغ القلق لأن جمهورية أذربيجان لا تزال غير ممثلة في الأمانة العامة.

ومما يؤسف له أن حالات الطوارئ الناشئة عن الصراعات العسكرية وأعمال العدوان العسكري لا تزال تمثل قضايا ملحة في يومنا هذا. وما برح ملايين البشر يفقدون ديارهم وصحتهم وممتلكاتهم، ويتحولون إلى مشردين داخليا.

ولقد عانى أهل بلدي الألم والتعاسة الناشئين عن مثل هذه الخسارة، بعد سقوطه ضحية للعدوان الأرميني الذي تحدثت عنه لتوي. فبين كل سبعة من مواطني أذربيجان هناك شخص واحد يحمل أعباء الحياة كلاجئ، وقد حُرِم من داره في أرض آبائه، وأخذ يعاني من قِبط الصيف وبرد الشتاء في مخيمات مؤقتة. وفي الأراضي الأذربيجانية المحتلة، دمرت مئات البلدات والقرى، وأنت النيران تماما على جميع البيوت والمدارس والمستشفيات والمرافق الصناعية أو جرى نهب هذه الأماكن وأزيلت من على وجه الأرض الآثار الثقافية العتيقة. وما يشغل بال الدولة في أذربيجان هو مواجهة حالة الطوارئ المتعلقة باللاجئين واستعادة ما فُقد. وهاتان المشكلتان لا يمكن حلّهما إلا إذا انسحبت قوات الاحتلال من أراضي أذربيجان وعاد جميع اللاجئين والمشردين إلى الأماكن التي طُردوا منها بالقوة.

وتبذل الحكومة الأذربيجانية جهدا كبيرا للتخفيف من وطأة هذه الحالة. ومهما قلنا لا يمكن أن نكون مغالين في دور الأمم المتحدة ووكالاتها في هذه العملية.

عدوان أرمينيا، ولا يفرض أطر إجرائية جديدة على عملية المفاوضات بغية إدامة الحالة الناتجة عن الصراع.

إن النقل غير القانوني للأسلحة من روسيا إلى أرمينيا، التي تزيد قيمتها عن بليون دولار، والتمارين العسكرية المنتظمة المشتركة بين هذين البلدين بهدف زيادة الطاقة الهجومية للقوات المسلحة في أرمينيا، أمور لا تمنع تيسير التسوية فحسب، بل تؤثر أيضا تأثيرا مباشرا في زعزعة استقرار الحالة في المنطقة.

وتعلن أذربيجان مرة أخرى التزامها بإيجاد حل سلمي للصراع وبالتنفيذ الصارم لنظام وقف إطلاق النار إلى أن يجري التوصل إلى اتفاق لتسوية الصراع المسلح، أملا في أن يتبع الطرف الأرميني نفس النهج. وأذربيجان تدعو أرمينيا إلى قبول مقترحات الرئيسين المشاركين في مؤتمر مينسك أساسا للتفاوض في إطار مجموعة مينسك. ومن الهام اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن يحافظ المجتمع الدولي على اتساقه وتصميمه وإصراره على الدفاع عن موقفه المعلن بشأن تسوية الصراع بين أرمينيا وأذربيجان.

ويجب ألا يشك أحد في أن التنمية التدريجية لدول المنطقة لن تتحقق إلا من خلال إرساء السلام والاستقرار العادليين والدائمين في منطقة جنوب القوقاز على أساس احترام سيادة دولها وسلامة أراضيها. وتعتقد أذربيجان أنه يتعين على المنظمات الدولية، وكذلك على المجتمع الدولي بأسره، استخدام طاقتهما استخداما أكثر فعالية بهدف مواصلة تعزيز عملية المفاوضات السلمية والتوصل إلى تسوية سياسية للصراع.

وخلال الدورة الماضية، اتخذت الجمعية العامة، استجابة لتوصيات الأمين العام، قرارات هامة تهدف إلى إصلاح المنظمة وأذربيجان تعتبر العمل المتحقق فعلا لأجل هذه الغاية أساسا صلبا لمواصلة تكييف المنظمة لاحتياجات وضرورات عالم اليوم السريعة التغير. ونحن على استعداد لزيادة اسهامنا في تنفيذ هذه القرارات الهادفة إلى إعداد المنظمة العالمية بشكل أفضل لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

وفي هذا الصدد، فإنه مما لا شك فيه أن إصلاح مجلس الأمن يتسم بأهمية خاصة. ونحن نرى أن من المفيد اتخاذ قرارات مناسبة بشأن هذه المسألة البالغة الحساسية على أساس أوسع تأييد ممكن من قبل الدول

وترحب أذربيجان بنتائج مؤتمر روما الدبلوماسي التي أدت إلى إنشاء محكمة جنائية دولية. ونحن مقتنعون بأن وجود محكمة كفاء قادرة مستقلة ذات سلطات سيساهم في تدعيم التعاون الدولي على مقاضاة وقمع جرائم العدوان وإبادة الأجناس والجرائم العسكرية على نحو فعال، وهذه هي أبشع الجرائم التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وأذربيجان بوصفها دولة تشهد كل صور المعاناة ومأساة العدوان الذي تشنه أرمينيا، مهمة كل الاهتمام بإنشاء آليات قانونية دولية لمقاضاة المسؤولين عن الجرائم سالفة الذكر وتشغيل هذه الآليات تشغيلاً فعالاً.

وبعد أقل من ٥٠٠ يوم تحل نهاية هذا القرن، وليس لدينا وقت للاسترخاء، وليس من حقنا أن نستند على أمجادنا السالفة. ولا بد للأمم المتحدة وهي تقترب من نهاية التسعينات التاريخية، وتضم بين جنباتها الدول المرفهة والدول التي قهرت نكبات عديدة وإن كانت قد حصلت على استقلالها واستقرارها، أن تتخذ جميع التدابير الضرورية لتبرير الجهود المبذولة فعلاً وتحقيق الأهداف التي تحددت. والوفاء بالمهام المطروحة وإيجاد حلول للمشاكل التي نواجهها، وهذا هو المتاع الذي ستحمله هذه المنظمة الموقرة ودولها الأعضاء معها إلى القرن الحادي والعشرين.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أبو زيد عمر دورده رئيس وفد الجماهيرية العربية الليبية.

السيد دورده (الجماهيرية العربية الليبية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعبر لكم، يا سيادة الرئيس، عن التهئة لانتخابكم رئيساً لهذه الدورة، مما يعد تقديراً لبلدكم الصديق، وثقة في قدرتكم على تحمل أعباء هذه المسؤولية الكبيرة. وأغتتم هذه الفرصة لأعبر، عن تقديرنا البالغ للسيد هينادي أودوفينكو على إدارته الماهرة لمداولات الجمعية العامة في دورتها السابقة. ولا يفوتني أن أعرب عن تقدير بلادي العالي للأمين العام، صاحب السعادة كوفي عنان، لمبادراته التي ساعدت على وضع حد للتوتر في عدد من المناطق، وساهمت بجهوده في طرح سلسلة من المقترحات الجادة لإصلاح الأمم المتحدة وتفعيل دورها لتقوم بالمهام المناطة بها طبقاً للميثاق.

فبالإضافة إلى تقديم المساعدات الإنسانية المباشرة إلى اللاجئين والمشردين داخليا، يجري في الوقت الحالي تنفيذ مشروع لترميم جزء من مقاطعة فيسولي جرى تحريره من أيدي قوات الاحتلال الأرمينية. وهذا المشروع تنفذه حالياً حكومة أذربيجان والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغير ذلك من الوكالات والمنظمات. إلا أن الاتجاه الناشئ المتمثل في تخفيض حجم المساعدات الإنسانية المقدمة إلى أذربيجان، لا يمكن إلا أن يسبب لنا الانزعاج. وبينما نعرب عن أخلص مشاعر امتناننا للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والبلدان المانحة إزاء ما قدمته من دعم ومساعدات ملموسة، فإننا ندعوها إلى عدم الإقلال مستقبلاً من حجم معونتها الإنسانية المقدمة إلى أهالي أذربيجان الذين يعانون من العدوان ويعيشون في ظروف غير محتملة إلى أبعد الحدود.

وأود أن أغتتم هذه الفرصة لكي أشير بإيجاز إلى تعاوننا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يؤدي دوراً إيجابياً للغاية في تنمية بلدنا اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً. وتشكل المساعدة المقدمة من البرنامج الإنمائي الذي يمثل المصدر الرئيسي للدعم اللازم لتنفيذ الأنشطة الإنمائية، عاملاً حيوياً لازماً لحل عدد من المشكلات الخطيرة القائمة في أذربيجان، والتي سلفت الإشارة إليها. ونحن نرحب بنظام المنسقين المقيمين ونشيد بكل قوة بنشاط المنسق المقيم في أذربيجان، المسمى من قبل الأمين العام والذي يعمل بوصفه رئيساً لفريق الأمم المتحدة في البلد. وفي الوقت نفس، فإنني أود، نظراً للقيود المالية الصعبة التي تواجه البرنامج الإنمائي، أن أدعو الدول الأعضاء كافة إلى زيادة تبرعاتها لميزانية ذلك البرنامج كي يتسنى للبلدان المتلقية، ومن بينها أذربيجان، أن تستغل على نحو أفضل إمكاناته لمنفعتها.

ولا يزال توحيد جهود الدول الأعضاء بهدف شن هجوم حاسم على الجريمة والمخدرات والإرهاب يحتل أولوية. ولا يمكن النجاح في مكافحة هذه الظواهر إلا إذا حشدت حقاً جميع البلدان قواها. وأذربيجان التي تعيّن عليها أن تواجه هذه الأخطار الحقيقية التي تهددت سيادتها وسلامتها الإقليمية، لا سيما من جانب الإرهاب الأرميني، تعتبر نفسها مشاركا نشطاً في مكافحة هذه الشرور.

عدم الاستقرار السياسي في أجزاء منها وتخلّف اقتصادي لأكثرها، إنّما تسبّب فيها أولئك الذين رسموا حدود بلدانها السياسية.

ونحن نطالب بإلغاء الديون على أفريقيا، والتعامل معها على أسس جديدة ومنصفة، وليس مجرد مصدر للخامات وسوق لاستهلاك سلع المصنعين.

وكل ما جرى في قارتنا الأفريقية خلال الفترة السابقة، وما يجري الآن، يجب أن يتحمل مسؤوليته من تسبّب فيه أصلاً. وقد حان الوقت لأن تقوم الدول التي استعمرت أفريقيا، واستغلت ثرواتها، واستعبدت شعوبها، بتقديم الاعتذار لها ودفع التعويض الكامل عن كل ما لحق بها من جراء الاستعمار.

إن فرض القيود على التجارة الدولية وسن القوانين التي تتجاوز الولاية الوطنية للدول يستدعي منا العمل الجاد لمواجهتها ووضع حد لها، والدول الأعضاء مدعوة إلى دعم مشروع القرار الذي سي طرح على هذه الدورة ويدعو الدول الأعضاء إلى عدم الاعتراف بهذه القوانين التي تقوض المبادئ السامية لميثاق الأمم المتحدة، وتشكل خرقاً لقواعد القانون الدولي، وانتهاكاً لسيادة الدول، وتدخلها سافراً في شؤونها الداخلية.

إن قضية فلسطين لم تحل بعد. وكل ما جرى وما يجري إنّما جاء ليؤكد ما كانت بلادي قد أوضحت مراراً وتكراراً. فالاحتلال بالقوة وفرض الاستسلام لا يمكن أن يقودا إلى السلام. كما أن دعم الاحتلال ودعم الاستيطان والإخلال بموازين القوى لا يمكن أن يساعد على إحلال السلام.

والشعب الفلسطيني المشرّد خارج أرضه أضعاف أضعاف الموجودين عليها، فأى سلام هذا الذي يمنع هذا الشعب من العودة لأرضه ولوطنه.

إن استمرار احتلال الجولان السوري منذ ١٩٦٧ وحتى اليوم، واحتلال جنوب لبنان واستمرار هذا الاحتلال ومنع مجلس الأمن من تنفيذ قراره ٤٢٥ (١٩٧٨)، هو دليل آخر على عجز الأمم المتحدة الناتج عن تدخل القوى الكبرى.

ولماذا يصير مجلس الأمن على تنفيذ بعض قراراته، ولا يصير على تنفيذ كل ما يصدر عنه من قرارات. إن هذا الظلم الصارخ هو الذي يدفع المنطقة إلى المجهول، ما

إن الأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة ذات العضوية العالمية. ولذا فهي المحفل المؤهل لمعالجة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدولية الملحة. ولمعالجة هذه القضايا بفاعلية، يجب أولاً الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي يجب أن تحكم دائماً عمل هذه المنظمة وسلوك أعضائها. إن الالتزام بمبادئ المساواة في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها، يتطلب مواجهة تطلعات وممارسات بعض الدول لفرض الهيمنة وبسط النفوذ والتفرد بالامتيازات.

يجب العمل على توسيع صلاحيات الجمعية العامة على وجه الخصوص لكي تمارس دورها بحكم تساوي كل الدول في عضويتها وفي مداولاتها، بما في ذلك معالجة القضايا المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، وإيجاد آلية تمكنها من مراقبة ومحاسبة الأجهزة الأخرى بما فيها مجلس الأمن. إن من تهمه الأمم المتحدة من الدول الغنية، عليه تسديد الديون المستحقة عليه فوراً، ودونما شروط، ونحمله مسؤولية التدهور المالي الذي تشهده أنشطة المنظمة.

لا يكتمل إصلاح الأمم المتحدة إلا بإصلاح مجلس الأمن، بما يلغي امتياز النقض. لأنه لم يعد هناك ما يبرر الإبقاء عليه لا تاريخياً، ولا بمقاييس العدالة والمساواة والديمقراطية. وبلادي كانت أول من نادى بذلك في النصف الثاني من هذا القرن. ونرى أنه لا بد من إزالة الخلل الحالي في عضوية مجلس الأمن، لا من خلال إضافة دول معينة للعضوية الدائمة، وإنما زيادة تركيز على مبدأ المساواة الكاملة في السيادة بين الدول، وتطبيق التوزيع الجغرافي العادل في فئتي العضوية بمجلس الأمن، الدائمة وغير الدائمة، وبما يستجيب بالدرجة الأولى لمطالب الدول النامية التي تشكل غالبية أعضاء الأمم المتحدة والابتعاد عن الانتقائية.

رغم ما تبذله الدول الأفريقية ومنظمتها من جهود، فالصراعات تزداد انتشاراً والأوضاع الاقتصادية تزداد سوءاً. وما يتم تحقيقه من تنمية وزيادة في الدخل يذهب لخدمة الديون التي تشل كاهل كل الدول الأفريقية. وقد شرح الأمين العام في تقريره عن الحالة في أفريقيا، أن الأسباب التي أدت إلى هذه الأوضاع ترجع إلى سياسات تقسيم القارة الأفريقية بين القوى الاستعمارية في مؤتمر برلين عام ١٨٨٥ والتي لا تزال السبب الرئيسي في نشوب هذه الصراعات. كما بيّن التقرير أن مشكلات أفريقيا من

يصفون كل المحاربين من أجل الحرية والاستقلال بصفة الإرهاب. ولقد خاب مسعاهم بانتصار أغلب هؤلاء المناضلين لتحقيق حريتهم واستقلال بلدانهم. وفجأة وجدنا من حارب هؤلاء بالأمس وساند مستعبدتهم يفرشون لهم البساط الأحمر، ويستقبلونهم أفخم الاستقبالات ويمنحونهم أرفع الأوسمة. وتحتضن قاعة الجمعية العامة هذه سنويا عددا من هؤلاء الزعماء كما استقبلت على نحو مميز الزعيم والمناضل نيلسون مانديلا خلال الأسبوع الماضي.

وإن ليبيا تفخر أنها كانت من بين الدول التي دعمت هؤلاء في زمن نضالهم. وهي فخورة بانتصاراتهم، في الوقت الذي كانت الدول تدعي محاربة الإرهاب الآن، تصنفهم فيه بالإرهابيين. إن ليبيا تعرف أن تغيير مواقف هذه الدول بعد انتصار هؤلاء الثوار والمناضلين، ليس مبدأ أخلاقيا أو تكفيرا عن الذنب تجاههم، ولكنه حفاظ على المصالح، وسعي وراء المكاسب الاقتصادية والسياسية لا غير.

عندما نتحدث عن الإرهاب، فيجب أن نعرف عما نتحدث، وأن يكون حديثنا موضوعيا، وأن نتفق على تعريف واحد للإرهاب، وأن نحكم بنفس المعايير ونطبق نفس الأحكام والقوانين، وننفذ نفس الإجراءات. فلا يمكن إدانة الإرهاب ومحاربته عندما يُطال هذه الدولة، ونفخ الطرف عنه عندما يوجّه ضد دولة أخرى أو شعوب أخرى. احتلال لبنان ومحاصرة عاصمته وضرب قانا إرهاب، والعدوان على ليبيا عام ١٩٨٦ وقبله إرهاب، وغزو غرينادا إرهاب، وخطف رئيس دولة إرهاب، والقواعد العسكرية في أراضي الغير إرهاب، والأساطيل الحربية وتحركاتها واعتداءاتها على الشعوب وانتهاك مياهاها إرهاب، ومحاولات اغتيال قادة الدول إرهاب، وإسقاط الطائرة الليبية في سيناء إرهاب، وإسقاط الطائرة الإيرانية في الخليج إرهاب، وإجبار مجلس الأمن على إصدار رد فعل على صاروخ كوري سقط في الماء، في البحر، ومنعه من رد فعل ضد صواريخ وجّهت عمدا لمنشآت صناعية دوائية في مدينة مسالمة هي الخرطوم، ومنعه من إيفاد لجنة لمجرد التأكد من طبيعته إرهاب. وفي هذا الشأن، نؤيد بقوة المطالب السودانية في التحقيق وفي التعويض، وندين هذا العدوان الإرهابي.

هل المطلوب فقط إدانة الإرهاب عندما لا يُطال دولة معينة أو بعض الدول. ونغض أعيننا ونسد آذاننا

دامت الأمم المتحدة عاجزة بسبب التدخلات السافرة للقوى التي يوظفها فقط لمصلحته ويمنعها متى تعلّق الأمر بمنع أو رد عدوان حلفائه.

إن تحقيق عالمية معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، والتوسع في إقامة مناطق خالية من هذه الأسلحة، يواجه عقبات كأداء. ففي المشرق العربي، ما زال حكام تل أبيب يرفضون الانضمام إلى هذه المعاهدة، ويمتنعون عن وضع منشآتهم النووية تحت الرقابة، كما يتمادون في تطوير قدراتهم النووية وغير النووية بدعم مالي وتقني من الولايات المتحدة في الوقت الذي تهدد فيه واشنطن بضرب أي دولة عربية، ومنها نحن، لمجرد الاشتباه بأننا نقيم مصانع للأدوية، والذريعة هي، إنقاذ العالم من الأسلحة الكيميائية. وما تدمير مصنع الأدوية بالسودان، تحت حجج واهية ثبت بطلانها للجميع، ببعيد.

لا يجب أن ينخدع أحد بما يقوله حكام تل أبيب من أن العرب هم مصدر خطر بالتسلح. فلا ليبيا، ولا غيرها من الدول العربية تشكل خطرا على سلام المنطقة. فما بالك بأمّن العالم. فهذه الدول غير مصنعة للسلاح، وغير مصدرة له؟ وقد دمرت واشنطن ما تملكه العراق. وفرضت حظرا على غيره لمنعه من استيراده. إن الخطر الحقيقي على الأمن في المنطقة والعالم كله مصدره الإسرائيليون، الذين يمتلكون المئات من الرؤوس النووية. وطالما لم تدمر كل الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل من كل الدول المالكة لها فإن الأمر سيكون مجرد خدعة كبرى للمجتمع الدولي سوف لن تنطلي عليه.

تعاني البشرية منذ العصور القديمة، من ظاهرة زادت تفاقمًا في العصر الحديث وهي ظاهرة الإرهاب محليا ودوليا، وسجل التاريخ يحفظ حوادث الإرهاب وضحاياه ومرتكبيه. وإذا أردنا أن نتصفح هذا السجل، فستظهر الكثير من الحقائق، وسيتضح أن من يُنصبون أنفسهم محاربين للإرهاب اليوم هم أول من ارتكبه، وأن محاولتهم الظهور بهذا المظهر ما هي إلا تغطية لما ارتكبوه ويرتكبونه من جرائم إرهابية ضد الدول والشعوب الأخرى، بل سيتضح عندها أن تاريخ هؤلاء ليس سوى سلسلة من الأعمال الإرهابية ضد الشعوب الأخرى. وصلت إلى حد الإبادة الكاملة لبعضها.

لقد حاول من يُنصبون أنفسهم محاربين للإرهاب، وصمّ حركات التحرر والنضال من أجل الحرية والاستقلال ومحاربة المحتل، بأنها حركات إرهابية، وما يزالون

السؤال الثالث: أين تقيم قيادات التنظيمات والمنظمات التي تخطط وتشرف على تنفيذ الأعمال الإرهابية في بلدانها الأصلية؟ والجزائر الشقيقة ليست مثالا وحيدا على ذلك.

السؤال الرابع: من يحمي هؤلاء؟ ومن يمولهم؟ ومن يسلمهم؟ ومن يدر بهم؟ وأين؟ ولماذا؟

هذه الأسئلة وغيرها في إطارها سوف لن تعترف الجهات المعنية بها علانية لكن ذلك لا يعني أن الإجابة مفقودة.

إن الإسلام مجني عليه، كما أن المسلمين هم ضحايا الإرهاب وهدفه كبقية شعوب العالم الثالث.

قال الله سبحانه وتعالى في قرآنه الكريم مخاطبا نبيه ورسوله صلى الله عليه وسلم: وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين. صدق الله العظيم (سورة الأنبياء، الآية ١٠٧). إن نبي الرحمة جاء بدين الرحمة لا الإرهاب.

لقد سعت بلادي دائما لجعل البحر المتوسط منطقة أمن وتعاون وسلام. ومن دواعي ارتياحنا أننا توصلنا في شهر تموز/يوليه من هذا العام إلى إصدار بيان مشترك مع إيطاليا أزال الكثير من رواسب الماضي ووضع أسسا متينة لتعاون سيحقق مصالح البلدين وشعبيهما، ويسهم في دعم السلام والاستقرار في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم. ونحن نعتقد أن هذا النموذج يستحق أن يقتدى به في أية ترتيبات أخرى بما في ذلك الشراكة الأورو -متوسطية. ومن الأمور التي يجب أن تواجهها شعوب البحر المتوسط بتعاون وتضامن، الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة. ونحن في ليبيا نكرر قلقنا من هذا التواجد. ونجدد اليوم دعوتنا إلى الدول الأجنبية بسحب قواتها العسكرية حول هذا البحر وسحب أساطيلها الحربية من مياهه. فتواجدها يشكل خطرا على شعوب المنطقة.

لا يزال العالم يشهد استمرار العديد من النزاعات والصراعات القديمة، مثل قبرص وأفغانستان وأنغولا والصومال، وهي صراعات طال أمدها بالرغم من الجهود التي بذلت من أجل حلها سلميا. وعلى المجتمع الدولي أن يبذل المزيد من الجهد لحل هذه النزاعات ورفع المعاناة عن شعوبها.

عما يصدر عن هذه الدولة أو هذه الدول ضد كل البشرية؟ إن هذا بدوره إرهاب.

إن القضاء على الإرهاب سيتحقق عندما تعالج أسبابه لا نتائجه فقط، وعندما لا يواجه بإرهاب مماثل. إن الإرهاب لا يقاوم بالإرهاب. يقول شاعر عربي: (لا تنه عن فعل وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم).

إننا في ليبيا ندين الأعمال الإرهابية، ومن قام بها، ومن يراها ويمولها، وعلى استعداد للتعاون مع كل الدول الساعية حقا للقضاء على الإرهاب. وإن ليبيا كانت أول من دعا الأمم المتحدة لعقد دورة خاصة للجمعية العامة لمعالجة قضية الإرهاب بموجب رسالتها بتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ الموجهة إلى الأمين العام في الوثيقة A/46/840.

وفي هذا السياق نقول إن البعض بمناسبة وبغير مناسبة، يؤكد إصراره على الربط بين الإسلام والمسلمين وبين الإرهاب. إن هذا العمل في حد ذاته نوع آخر من أنواع الإرهاب. إن اسم هذا الدين مشتق من كلمة السلام. وإن المسلم هو من سلم الناس من يده ومن لسانه. أي، ذلك الذي لا يؤذي الآخرين لا بالعمل ولا بالقول. إن تحية الإسلام تحية القدوم، وتحية الوداع، هي السلام عليكم وعليكم السلام.

إنه يبدو صحيحا ما تضمنته بعض الكتب والمؤلفات والدراسات من أن البعض لا يستطيع تحديد من هو إلا من خلال تحديد الضد. وعندما غاب الضد الفكري الذي تمثل لعدة عقود في الإيديولوجية الشيوعية، اختار هؤلاء أن يكون الضد الجديد البديل هو الإسلام. وعندما غاب الضد الدولي، الذي تمثل لعدة عقود في الاتحاد السوفياتي، اختار هؤلاء أن يكون الضد الجديد البديل هو المسلمون.

ودعونا نوجه الأسئلة التالية، رغم أننا نعرف مسبقا أن أحدا سوف لن يجيب عليها:

السؤال الأول: من الذي جمع ونقل ومول ودرب من حاربوا في أفغانستان إبان وجود القوات السوفياتية بها؟

السؤال الثاني: من أطلق على أولئك اسم "مجاهدين" عندما حاربوا السوفيات في أفغانستان؟ ومن يطلق اليوم عليهم اسم إرهابيين؟ وكيف صار مجاهد أمس إرهابي اليوم؟ ولماذا؟

الشأن من مجلس الأمن تحت تأثير الشعور بوجود تحول إيجابي في هذه القضية.

لقد نبهنا في حينه - أي الأسبوع الأخير من تموز/يوليه - قبل شهر كامل وأكثر من المبادرة الرسمية الأمريكية - البريطانية. نبهنا إلى أن ليبيا تخشى أن يكون الطرف الآخر قد يقر هذا التوجّه لغايات ظرفية تتلخص فيما يلي: أولاً، لتجاوز حكمي محكمة العدل الدولية؛ وثانياً، لإجهاض تنفيذ قرار قمة منظمة الوحدة الأفريقية في واغادوغو؛ وثالثاً لاستباق قرار قد يصدر عن قمة دربن لعدم الانحياز؛ ورابعاً، لاستمرار فرض العقوبات على ليبيا؛ وخامساً، لإبعاد المجتمع الدولي عن تأييد ليبيا، بإيهامه بأنهما وافقتا على مقترحات المنظمات الإقليمية والدولية؛ وسادساً، العودة بالقضية إلى نقطة الصفر.

وأكدت ليبيا في حينه، أي قبل إعلان الموقف الرسمي للدولتين، كاختبار لجدية الطرف الآخر، أنه لا بد من مراعاة ما يلي: أولاً، ضمان عدم تسليم المشتبه فيهما أو نقلهما إلى أي من الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة. وثانياً، ضمان حقوقهما القانونية والدينية والاجتماعية والشخصية والصحية خلال مختلف مراحل المحاكمة. وثالثاً، تولي السلطات القضائية الليبية ودفاع المشتبه فيهما (مجموعة محامين) كافة المسائل الفنية والقانونية المتعلقة بالشأن القانوني، لأننا الآن صرنا نتكلم عن محكمة ومحاكمة ولا نتكلم عن شأن سياسي، تماماً كما تولت السلطات القضائية والقانونية للبلدان المعنية هذا الأمر من جانبها.

لقد صدق حدسنا، وتأكدت شكوكنا. ففي يوم الإثنين ٢٤ آب/أغسطس الماضي، وجّهت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة رسالة مشتركة إلى الأمين العام أرفق بها نص مشروع اتفاق بين حكومة مملكة هولندا وحكومة المملكة المتحدة، ونص مشروع قانون تعتزم المملكة المتحدة إصداره، يمكن المحكمة الاسكتلندية من إجراء المحاكمة في هولندا.

وفي يوم الثلاثاء ٢٥ آب/أغسطس، تقدمتا بمشروع قرار إلى مجلس الأمن. وفي يوم الأربعاء ٢٦ آب/أغسطس، عرض المشروع (مشروع القرار) رسمياً. ويوم الخميس ٢٧ آب/أغسطس، تم إقراره كما توقعنا تحت الشعور بوجود تحول إيجابي، فأقر دون التوقف والانتباه للسم الذي دس في الدسم.

إن شعب العراق الذي يعاني من عقوبات دولية لم يشهد العالم مثلها قسوة وشدة أدت إلى مآسي إنسانية لا يقبلها ضمير حي. كما أن الدول الأخرى استغلت هذه العقوبات لتحقيق غاياتها السياسية الأنانية في تدمير العراق، واستباحة أرضه وتفتيت وحدته، وهو ما سيؤدي حتماً إلى أوحش العواقب عاجلاً أو آجلاً، فضلاً عن أنه يمثل خرقاً للميثاق وللمبادئ القانون الدولي وكافة الأعراف الدولية.

وفي منطقة القرن الأفريقي، فإن الوضع في الصومال ما زال موضع انشغالنا البالغ. وبلادي التي ما فتئت تضطلع بمساع متواصلة لمساعدة الأطراف الصومالية المتنازعة لحل خلافاتهم، ستواصل هذه الجهود سعياً لإيجاد حل يحقق مصالحاً وطنية ترضي الصوماليين جميعاً. والجماهيرية التي تتشرف برئاسة تجمع دول الساحل والصحراء، طرحت مبادرة جادة لحل النزاع بين الشقيقتين إثيوبيا وإريتريا، وهذه المبادرة التي حظيت بتفهم كامل تظل أفضل إطار لحل الخلاف الحدودي بين البلدين وإعادة العلاقات الطبيعية بين شعبيهما.

اسمحوا لي الآن أن أقوم بعرض لآخر تطورات الخلاف بين بلادي وبين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حول القضية التي عرفت باسم لوكربي. وسأتناولها من آخرها وليس من أولها. نشرت وسائل الإعلام في ٢١ تموز/يوليه بأن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تدرسان إمكانية قبول محاكمة المشتبه فيهما في بلد ثالث قد يكون هولندا.

وعلى الفور بادرت ليبيا إلى الاتصال برئيس مجلس الأمن وجُل أعضاء هذا المجلس، وكذلك سعادة الأمين العام كوفي عنان، معربة عن ترحيبها بهذا التوجّه إذا ما تحول إلى موقف رسمي. ولإثبات وتأكيد جديتها، أعربت للمذكورين بأنها ترى بأن يتولى سعادة الأمين العام دراسة الأمر حال تحوله إلى موقف رسمي مع مختلف الأطراف، بغية التوصل إلى صيغة عملية وجدّية تستجيب وتراعي مصلحة وموافقة الجميع، بحيث إذا طرّحت على المجلس تكون الموافقة عليها مضمونة والتنفيذ يصبح مجرد نتيجة.

وأعربت بلادي في حينه عن جملة من التخوفات، طلبت التنبيه لها وحذرت من إقرار أية صيغة في هذا

وبالجملة، فإن ليبيا ترى في النص المذكور أعلاه، فضلا عما تقدم، تدخلا في عمل المحكمة، وإجراءاتها، وحدا من حقوق الدفاع عن المتهمين، ومصادرة للحقوق القانونية للليبيا، المكفولة بموجب القوانين والأعراف الدولية التي تحكم وسائل الإثبات وإجراءاتها.

أشار القرار ١١٩٢ (١٩٩٨) إلى الرسالة المشتركة الموجهة من حكومة المملكة المتحدة والولايات المتحدة المؤرخة في ٢٤ آب/أغسطس الماضي، الوارد في الوثيقة S/1998/795، ونص الاتفاق المرفق بالرسالة المزمع إبرامه بين مملكة هولندا والمملكة المتحدة في المادة ١٦ (٢) على

"ترحيل المتهمين من مقر المحكمة الاسكتلندية (بهولندا) مباشرة إلى أراضي المملكة المتحدة...،

"أ) لغرض محاكمتهم في حضور هيئة محلفين في اسكتلندا". (S/1998/795، المرفق الثاني)

إن هذه المبادرة التي تبناها مجلس الأمن والتي تعتبر مبادرة سياسية قامت على ما تبنته المنظمات الإقليمية والدولية التي ضمنت رسائلها في ديباجة مشروع القرار ١١٩٢ (١٩٩٨). ونشير على وجه الخصوص إلى ما ورد في الرسالة المشتركة للأمينين العامين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية المرفقة بالوثيقة S/1997/497. فإن أي نص يجيز انتقال المشتبه فيهما للمحاكمة في أي مكان غير هولندا تحت أي ظرف يعتبر مخالفا لكل المبادرات الإقليمية المقبولة من الجماهيرية العربية الليبية. هذا بعض من السم داخل الدسم. العالم سمع أن أمريكا وبريطانيا وافقتا على محاكمة في هولندا، تفضلوا، ها هم يتكلمون عن اسكتلندا وعن بريطانيا وعن الولايات المتحدة، وسوف أوضح ذلك في فقرة لاحقة أخرى.

وتنص الرسالة في الفقرة ٤ على أنه "إذا ثبتت إدانتهم، فإن المتهمين سيقضيان العقوبة المحكوم بها عليهما في المملكة المتحدة. كما نص الاتفاق في المادة ١٦ (٢) على ترحيل المتهمين إلى المملكة المتحدة "لغرض تنفيذ حكم الحبس الذي تصدره المملكة الاسكتلندية بعد إدانة المتهمين".

هذا النص يتعارض مع المفهوم السائد عن المبادرة ولا أعتقد أن أيًا منكم كان قد فهم من المبادرة أكثر من موافقتها على أن تتم المحاكمة في بلد ثالث. إن أي إجراء

ولقد اعتمدت الرسالة الموجهة إلى الأمين العام ومرفقاتها القانونية التفصيلية والمعقدة دون إعطاء فرصة حتى لأعضاء مجلس الأمن نفسه لدراساتها. فتقدمت ليبيا رسميا إلى المجلس طالبة إرجاء البت في مشروع القرار، لأنه ومرفقاته يتطلبان دراسة من السلطات القضائية الليبية المختصة، وهي لم تصل بعد إلى ليبيا، بل لم تتم حتى ترجمتها إلى لغتها.

الخصم والحكم في مجلس الأمن منع المجلس من الاستجابة لطلب ليبيا. بينما كان نفس هذا الخصم والحكم قد منع المجلس من دراسة أحكام محكمة العدل الدولية التي أحالتها ليبيا رسميا إلى المجلس وذلك بحجة أن دراسة هذه الوثائق تحتاج إلى وقت من قبل قانونيها لدراساتها في بلديهما. وتم ذلك خلال المراجعة التي تمت في شهر آذار/ مارس الماضي. ونترك الحكم على هذا التناقض الصارخ في المواقف وفي المعايير لتقدير اتكم التي لا نشك فيها.

إن قرار مجلس الأمن ١١٩٢ (١٩٩٨)، المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس الماضي، يوحى بأن الجماهيرية العربية الليبية لم تنفذ ما ورد في قرارات مجلس الأمن. فهو في الفقرة ١ من المنطوق "يطالب مرة أخرى بأن تمتثل الحكومة الليبية فورا للقرارات المذكورة أعلاه؛" ٧٣١ (١٩٩٢) و ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٢)، كما لو أن ليبيا لم تفعل أي شيء بهذا الصدد؛ بينما كانت ليبيا قد استجابت استجابة كاملة لكل هذه القرارات. ونصت الفقرة ٤ من منطوق القرار ١١٩٢ (١٩٩٨) على "أن تكفل الحكومة الليبية أن تتيح للمحكمة في هولندا على الفور، بناء على طلبها، كل الأدلة والشهود الموجودين في ليبيا وذلك لأغراض هذه المحاكمة".

إن مطالبة ليبيا بتقديم الأدلة والشهود لا يستقيم مع المنطق ولا مع القانون. فليبيا لم تتهم المشتبه فيهما. بل إن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة هما من ادعيتا بامتلاك أدلة تبرر هذا الاشتباه. إذن، عليهما وحدهما تقع مسؤولية تقديم أدلة وشهود الإثبات طبعاً. إن هذا الطلب يثبت أنه ليس لدى هاتين الدولتين أي دليل للاشتباه في مواطنينا. فعلى أي أساس كان هذا الاشتباه الذي ما زال يبحث عن أدلة وعن شهود. إن أفضل ما يمكننا الاستشهاد به هنا هو ما قاله الزعيم المناضل الرئيس ماندلا الأسبوع الماضي في واشنطن. لقد قال، "لا علم لي بأي نظام قانوني في أي مكان من العالم يطلب من المتهمين تقديم شهود إلى جهة الادعاء".

(تكلم بالعربية)

وقد وجهت رسالة لسعادة الأمين العام في ٣٠ آذار/ مارس الماضي أقول له بأن مقترح الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية في شأن عقد محكمة اسكتلندية طبقا للقانون الاسكتلندي وبقضاة اسكتلنديين في مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي هي هذه المحكمة البريطانية المناسبة، بينما في القرار الجديد، ماذا يقول؟

(تكلم بالانكليزية)

المحاكمة "أمام محكمة مناسبة في المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة". ليس أمام محكمة مناسبة بريطانية أو محكمة مناسبة أمريكية.

(تكلم بالعربية)

لأول مرة ينص على المكان هنا. إنه لا معنى لهذه الإضافة هنا: "محكمة مناسبة في المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة" إلا إذا كان الغرض من نقل المشتبه فيهما إلى هولندا هو استخدامها كمحطة عبور لترحيلهما إلى إحدى الدولتين المذكورتين. وإذا كان ذلك كذلك، فإنه لا يعني سوى قرصنة مقننة بموجب قرار مجلس الأمن. العالم لا يعرف هذه الحقيقة. لأنني أعرف أن الجميع مشغولون ومنشغلون في ما لديهم. لكن هذه النصوص صدرت في هذا القرار الجديد.

نحن والمجتمع الدولي وافقنا على محكمة اسكتلندية في بلد ثالث، ليكن هولندا. موافقون على محكمة اسكتلندية، وقانون اسكتلندي، وقضاة اسكتلنديين في هولندا. نحن موافقون. لكن هذه الفقرات، ما معناها؟ كل قرارات المنظمات الدولية تنص على ذلك. أما هذا الجديد، لا توافق عليه لا ليبيا، ولا المنظمات الإقليمية والدولية، ولا الدول التي ليست أعضاء في تلك المنظمات توافق على أن تتم المحاكمة في المملكة المتحدة أو في الولايات المتحدة.

إن النص على محكمة مناسبة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، فضلا عن مخالفته لنص الفقرة ١٦ من القرار ٨٨٣ (١٩٩٣)، يعد خديعة للمجتمع الدولي لا ينبغي أن تنطلي عليه. وهذا سم آخر في الدسم يراد لنا جميعا ابتلاعه. وتم تمريره على المجلس تحت الشعور بوجود تحول إيجابي في موقف هاتين الدولتين.

محاكمة للمشتبه فيهما يقصد منه إظهار الحقيقة في الحادث المؤسف الذي تعرضت له طائرة بان آم ١٠٣، ولا ينبغي أن يكون القصد منه هو الانتقام من مواطنين ليبينين اشتبه فيهما مجرد اشتباه لا دليل عليه. إن نهاية المطاف لكل الإجراءات ينبغي أن تكون هولندا وليس أي مكان آخر. إن موافقة مختلف الأطراف على انعقاد المحكمة في هولندا يعتبر حلا سياسيا كان نتيجة لعمل سياسي، ومن ثم فإن مكان قضاء العقوبة - في حال لا قدر الله أن أدينا - ينبغي أن يكون في نفس المكان، وكجزء من هذا الحل السياسي.

أما إذا قيل بأن القانون الاسكتلندي ينص على أن ما تصدره المحاكم الاسكتلندية من أحكام تنفذ عقوباتها في اسكتلندا، فإننا نقول نعم، لأن القانون الاسكتلندي والمحاكم الاسكتلندية مكانها اسكتلندا. ولكن هذه المحكمة تنعقد استثنائيا في بلد آخر. ولذلك فحتى تنفيذ العقوبة ينبغي أن يتم في هذا البلد الذي تنعقد فيه المحكمة وليس في اسكتلندا.

جاء في الفقرة ٨ من منطوق القرار ١١٩٢ (١٩٩٨)

"ويقرر أن تعلق التدابير المذكورة فورا إذا قدم الأمين العام تقريراً إلى المجلس يفيد - أرجو الانتباه معي إلى هذا السم الجديد في هذا الدسم - بوصول المتهمين إلى هولندا بغرض محاكمتهم أمام المحكمة الموصوفة في الفقرة ٢ أو أنهما حضرا للمحاكمة أمام محكمة مناسبة في المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة".

لأول مرة يصدر مجلس الأمن في هذا النزاع الذي يطول مداه عن سبع سنوات الآن. لأول مرة ينص في هذا القرار المبادرة على أن تكون المحكمة في الولايات المتحدة أو في المملكة المتحدة. لأول مرة. وأرجو أن استسمحكم في أن أتلو عليكم الفقرة ١٦ من القرار ٨٨٣ (١٩٩٣) بالانكليزية وأسمح لنفسني أن أتلوها بالانكليزية.

(تكلم بالانكليزية)

"للمحاكمة أمام محكمة مناسبة في المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة وليس أمام محكمة بريطانية أو أمريكية".

ومن المواضيع التي نود أن نؤكد عليها وأهمية التوصل إلى اتفاق بشأنها مع أي كان: أولا الاتفاق على تقييد وتوضيح وتحديد الشهود المطلوبين مسبقا، ليس من ليبيا فقط ولكن من جميع الأطراف، وأن يكون من حق دفاع المشتبه فيهما الحصول على كل الأدلة وفحصها واستجواب الشهود - لأنه يوجد شهود إثبات - وشهود نفي. وثانيا، الاتفاق على مكان قضاء العقوبة في حالة الإدانة، إما بهولندا أو ليبيا. وثالثا، تقديم ضمانات بعدم تسليم أو نقل أو انتقال المشتبه فيهما إلى أي من الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة لأي سبب كان وفي أي مرحلة من المراحل. ورابعا، الاتفاق على حقوق المشتبه فيهما الأمنية والقانونية والشخصية والاجتماعية والصحية والدينية خلال مختلف المراحل، وخامسا، عقد اتفاق بين مملكة هولندا والجماهيرية العربية الليبية، يحدد كيفية انتقال المشتبه فيهما إلى هولندا، وضمان أمنهما وسلامتهما خلال الانتقال والإقامة وعودتهما عند نهاية المحاكمة، ويقر مجلس الأمن هذا الاتفاق وينفذ بإشراف الأمين العام للأمم المتحدة.

وفي الختام أؤكد لكم مجددا، أن الجماهيرية العربية الليبية قد قبلت بإجراء محاكمة المشتبه فيهما أمام محكمة اسكتلندية طبقا للقانون الاسكتلندي بقضاة اسكتلنديين تعقد في هولندا، ولا تقبل وضع شروط على تنفيذ هذا الاقتراح، وهي على استعداد للسير في هذا الطريق الاستثنائي من أجل التوصل إلى حل للخلاف يلبي مصالح جميع الأطراف، وحل المسائل القانونية العالقة عن طريق التفاوض المباشر أو عن طريق الأمين العام.

إن ليبيا لم تتدخل فيما يخص الآخرين من اتفاقات أبرموها أو يبرمونها لغرض المحاكمة، لكنها لم تنفوض أحدا ليقرر نيابة عنها فيما يخص مواطنيها وكذلك حقها وواجبها الدستوريين.

من حق هولندا وبريطانيا أن يعقدا اتفاقا، فهذه تنفق على محكمتها وهذه تقام محكم الطرف الآخر على أرضها. لكن فيما يخص المواطنين الليبيين نحن لم نفوض أي بني آدم لأن يوقع أي شيء بالنيابة عنا. وإن ليبيا مسؤولة دستوريا عن رعاياها. والمشتبه فيهما فيما يخص شأنهما الشخصي، لديهما فريق من المحامين. ونحن لا نتدخل في شؤون الآخرين، لكن لا نريد من أحد أن يتدخل في شؤوننا.

كما أنه لا معنى لما جاء أيضا في الفقرة الثامنة بشأن العلاقة بين الحكومة الليبية والسلطات القضائية الفرنسية فيما يتعلق بتفجير طائرة اتحاد النقل الجوي يو.تي.إيه. ٧٧٢، إذ لا علاقة لهذا الأمر بموضوع المبادرة. والمبين والثابت لدى مجلس الأمن أن ليبيا قد أوفت بكل ما طلب منها القاضي الفرنسي، وأعربت السلطات الفرنسية عن امتنانها التام ووثق ذلك بمجلس الأمن.

إن ليبيا تؤمن بأن الحل الأمثل والعملي والسريع أيضا يتمثل في التفاوض بين الأطراف المعنية جميعا للتوصل إلى اتفاق حول الإجراءات العملية لتطبيق خيار إجراء محاكمة المشتبه فيهما أمام محكمة اسكتلندية في بلد ثالث ليكن "هولندا"، كما طالبت بذلك قمة عدم الانحياز المعقودة في جنوب أفريقيا، في بداية أيلول/سبتمبر الماضي.

وإذا تعذر التفاوض المباشر، نحن لا نحرص عليه، بسبب رفض الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فيمكن أن يتم ذلك عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة، بحيث لا يحدد الاتفاق جميع الإجراءات العملية، ويحدد الالتزامات لكل الأطراف، وحقوق وضمانات المشتبه فيهما وفريق الدفاع عنهما، ويحدد كذلك وبكل دقة ما هو المطلوب من جميع الأطراف، بحيث يكون عقد المحاكمة للمشتبه فيهما هو نهاية المطاف في تنفيذ قرارات مجلس الأمن وليس بدايتها، وأن يؤدي ذلك إلى رفع العقوبات المفروضة على ليبيا، ويقطع الطريق نهائيا أمام أي تراجع أو التفاف بحجة عدم الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن، لأن ليبيا تعلم أنها قد أوفت بكل التزاماتها في هذا الشأن.

حتى السلع عندما تصدر من مكان إلى آخر فإن ذلك تحكمه إلى الأقل عقود تنظم وتوضح مسؤوليات وصلاحيات وحدود وواجبات ومسؤوليات كل طرف، والمورد والمصدر. وحتى السلع التجارية يؤمن عليها وهناك شركات إعادة تأمين عليها. فما بالكم بآدميين بشر؟ هؤلاء لا يذهبون إلى هولندا للسياحة، لكي نقول لهم "مع السلامة، اذهبوا إلى هولندا". ثم بعدما تقدم ما معنى عقد المحاكمة في قاعدة عسكرية يستخدمها العسكريون الأمريكيون؟ ألا يوجد في هولندا مكان يتبع للسلطات القضائية تجري فيه المحاكمة؟ هل تبقى أن تجري فقط في قاعدة عسكرية للأمريكيين الحق في استخدامها بحكم عضويتهم في حلف شمال الأطلسي؟ ما هذا؟

ويدعو وفد بلدي أيضا إلى إحداث تغيير كبير فيما يتعلق بالقضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل. فلنخلص عالما من الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية. وندعو جميع الأمم إلى أن تصبح أطرافا في اتفاقية الألغام الأرضية حتى يمكننا أن نعمل جميعا على نحو تعاوني ومجدٍ لتخليص عالما من الألغام الأرضية أيضا.

خلال العقود الثلاثة الماضية، شنت بلدان العالم النامية كفاحا يائسا من أجل إحداث تغيير جذري في العلاقات الاقتصادية الدولية لتحقيق العدالة الاقتصادية وتيسير التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي المستدام - وبهذا إرساء الأسس للقضاء على مشاكل البطالة الكثيرة، والجوع، والمرض والفقر، التي تحيق بالبلدان الأقل نمواً والبلدان النامية. لقد كان المفروض أن يرسى إنشاء منظمة التجارة العالمية الأسس لنظام جديد للعلاقات التجارية الدولية من شأنه أن يساهم في تنمية البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.

إننا، باعتبارنا دولة جزرية نامية، نسعى إلى الحصول على دعم الأعضاء وعلى مهلة لدفع الديون تفهما لاحتياجات الدول الجزرية الصغيرة الخاصة وضعفها. إنها يجب أن تمنح وضعاً متميزاً، باعتبارها مجموعة منفصلة من الدول التي تعوزها الموارد. ولقد بدأ العمل فعلاً بشأن وضع معايير لهذا التمييز استناداً إلى الأرقام القياسية للضعف.

وفيما بين أعضاء منظمات الأمم المتحدة، التنمية تقاس عن طريق الأرقام القياسية للتنمية البشرية التي يراعى فيها توسع الناتج الوطني الإجمالي وما يخص الفرد من الناتج الوطني الإجمالي، ومتوسط العمر المتوقع للسكان ومعايير أخرى. ومع ذلك، فإن الإعصار الذي ضرب مؤخراً عدداً من الجزر في منطقة البحر الكاريبي، وارتفاع مياه الشواطئ المدمر في شمال بابوا غينيا الجديدة وظروف الجفاف الشديد في بلدان كثيرة، بما فيها بلدي، تدل على ضعف الدول الجزرية الصغيرة أمام الكوارث الطبيعية. ونحن نتعاطف أيضاً مع الصين وبنغلاديش اللتين قاستا من فيضانات كبيرة مطولة.

وفي فيجي، تقدم الحكومة الآن مساعدة غوثية خاصة من الغذاء والماء لأكثر من ٥٤ ٠٠٠ أسرة، أي أكثر من ربع إجمالي سكان فيجي.

نؤكد رغبتنا وجديتنا واستعدادنا لطي ملف هذه القضية وطي ملفات أخرى، وفتح صفحة جديدة في علاقاتنا مع البلدان المعنية على أساس من الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة الأونرابل توفافاكاكاتال نائبة رئيس الوزراء ووزيرة التربية والتكنولوجيا في جمهورية فيجي.

السيدة فاكاتال (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود بلدي ووفدي اغتنام هذه الفرصة لتقديم أحر التهاني إلى السيد أوبرتي على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. وإن في انتخابه لهذا المنصب الرفيع إشادة به وببلده العظيم. ويود وفدي أيضاً أن يعرب عن امتنانه العميق وتقديره للرئيس السابق في الدورة الثانية والخمسين للجمعية، سعادة السيد هينادي أودوفينكو، ممثل أوكرانيا، الذي تولى الرئاسة بطاقة غير محدودة، وبصيرة وكفاءة.

إن التغيير هو سنة الحياة في عالما. ويشمل التغيير ظهور نماذج جديدة، وأنظمة جديدة، وتكنولوجيات جديدة، وأنماط جديدة في العلاقات الدولية، ومبادرات جديدة تهدف إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين الدائمين.

ولذا فقد رحبنا برياح التغيير التي هبت في مجال نزاع السلاح النووي عندما اعتمدنا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قبل عامين. وكان بلدي أول بلد صادق على تلك المعاهدة. ولكن بقدر ما تتغير الأشياء، بقدر ما تبقى كما هي. فقبل بضعة أشهر قامت الهند وباكستان بإجراء تجارب نووية. ووفدي يناشد الهند وباكستان أن تعيدا النظر في مطامحهما النووية، وأن تصبحا طرفاً في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وندعو جميع الدول إلى الانضمام إلى هذه المعاهدة وتنفيذ أحكامها بالكامل.

ويود وفد بلدي أن يرى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وقد حُسِّنت لتضع أطارا زمنيا واضحا للقضاء على جميع الأسلحة النووية. وكإجراء حتمي لإحداث تغيير كبير، يحث وفد بلدي جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على تدمير كل مخزونات وترسانات الأسلحة النووية، وبهذا تخلص عالما، إلى الأبد، من الأسلحة النووية.

عن طريق التدفقات الرأسمالية المستمرة الهامة المتزايدة إلى البلدان النامية.

إننا - في البلدان النامية - نطلب تكنولوجيات جديدة سليمة بيئياً لتيسير التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والبشرية والإبقاء عليها. وهناك حاجة ماسة لنا لنسهم في التكنولوجيات الضرورية السليمة بيئياً والاستفادة منها. إلا أنه رغم ندائنا من أجل تعاون ومساعدة البلدان الصناعية لإحداث تغيير متبادل، بنقل التكنولوجيات الضرورية بأثمان معقولة، وبمساعدة بلداننا في التنمية المؤسسية وبناء القدرة حتى تتناسب مع نقل تلك التكنولوجيات، وبمساعدة بلداننا بالتمويل وبرامج التعليم والتدريب لتيسير النقل وحفز تزايد التعاون على مستوى الأعمال التجارية - فإن الحال بقي على ما هو عليه تقريباً.

التنمية القابلة للاستدامة حاسمة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل بلدي، لأن التحدي الأكبر لها هو التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة مع الحماية البيئية. لقد انقضت ست سنوات منذ انعقاد مؤتمر القمة الأول في ريو، وجاء مؤتمر القمة الثاني وولّى. ولم يحرز تقدم كبير في ضمان مصادر تمويل جديدة للتحويل إلى التنمية القابلة للاستدامة. ووفد بلدي يدعو إلى إحداث تغيير محفز بشأن مسألة التنمية القابلة للاستدامة عن طريق التنفيذ السريع الكامل للالتزامات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

إن إصلاح الأمم المتحدة لجعلها أكثر أهمية لعالم اليوم وأكثر استجابة لاحتياجات وتطلعات وآمال المجتمع الدولي في جميع جوانب العلاقات الدولية شغل انتباهنا عبر السنين وبخاصة العام الماضي بتقديم برنامج الأمين العام للإصلاح. وإذا ما كان لإصلاح الأمم المتحدة أن يحقق تغييراً هادفاً، فينبغي تنقيح ميثاق الأمم المتحدة لإزالة المفارقات الواردة فيه ولجعله أكثر أهمية لعالمنا اليوم وغداً.

ينبغي إعادة التشكيل الجغرافي للمجموعات الإقليمية بحيث تتكيف مع الأبعاد الجغرافية والسياسية لعالم اليوم. ونسلم بأن المجموعة الحالية من المجموعات الإقليمية ينبغي زيادة عددها وإعادة تشكيلها. ويرى وفد بلدي أيضاً أن العضوية في جميع أجهزة الأمم المتحدة ومنظماتها يجب أن تتقيد بمبدأ التناوب الجغرافي حتى يمكن لكل بلد أن يتمتع بحق العضوية ليقدم جميع هيئات

وبسبب الجفاف، نتوقع هذا العام انخفاضاً بنسبة ٥٠ في المائة في إنتاجنا من السكر الذي هو العنصر الرئيسي في صادراتنا، وليس هناك ضمان بتحسين الوضع العام القادم. وبسبب الجفاف، أيضاً، ليست لدينا بذور ذات نوعية كافية تسمح بانتعاش سريع في المستقبل القريب. هذا هو وضعنا، وما من جزء من الأرقام القياسية المذكورة سابقاً يتصل اتصالاً حقيقياً بمصيبتنا. قد تكون الأمور تغيرت، بأسماء جديدة وأنظمة جديدة، ولكن واحسراتنا إنها نفس القصة القديمة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فيليب باليستر (سان مارينو).

إنني أناشد نظام الدعم الإنمائي التابع للأمم المتحدة أن ينظر في خطط خاصة للمساعدة تغطي حالات الكوارث الطبيعية. إن هناك أمثلة فعلاً لتلك الخطط في اتفاقية لومي بين البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ.

لقد كان الهدف من إنشاء منظمة التجارة العالمية إرساء الأساس لتغييرات في التجارة الدولية بكفالة نظام تجاري مفتوح، آمن، منصف، شفاف، يمكن التنبؤ به ومتعدد الأطراف. إلا أن البلدان النامية لا تزال تدفع لها أسعار تافهة لمنتجاتها الأولية، وهي لا تزال تحرم - بذريعة أو بأخرى - من الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، حتى التجارة التصديرية الصغيرة التي لنا تؤخذ منا، كما في حالة سانت لوسيا وصادراتها من الموز إلى الاتحاد الأوروبي. إن التجارة التصديرية حيوية للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي المستدام في البلدان النامية. ووفد بلدي يدعو إلى إحداث تغيير علاجي في التجارة الدولية - تيسير الحصول على أسعار أفضل للمنتجات الأولية، ووصول أفضل إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، والإبقاء على ترتيبات تجارية خاصة للصادرات الأساسية الخاصة بالبلدان النامية.

إننا في البلدان النامية نطلب تدفقات رأسمالية استثمارية أجنبية كبيرة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية والبشرية. ومما يؤسف له، أنه لم يحدث تغيير كبير في حجم التدفقات الرأسمالية الدولية أو في وتيرة تلك التدفقات أو اتجاهها. وحيثما كانت هناك تدفقات، فإنها كانت موجهة إلى حفنة من البلدان النامية. ويدعو وفد بلدي إلى إحداث تغيير استراتيجي في مجال الاستثمار الأجنبي

والمتعددة. ووفدي يدعو جميع البلدان الأعضاء المتأخرة في سداد أنصبتها أن تسارع بدفع هذه المتأخرات بالكامل ودون أية شروط.

في الوقت الذي تحدث فيه تغيرات عديدة في عالمنا في ميدان التنمية البشرية وحقوق الإنسان، لم يتغير المستقبل القاتم للسكان الأصليين في العالم. إن وفد بلدي يدعو المجتمع الدولي إلى أن يكون أكثر استجابة لحاجة السكان الأصليين إلى مستقبل أفضل. وبغية تحقيق تغيير مجد، فإن وفدي يطالب بالإسراع في اعتماد مشروع الإعلان الخاص بحقوق السكان الأصليين، وأن تنشأ في منظماتنا وحدة لشؤون السكان الأصليين، وأن يمنح لهم الحق في تقرير المصير، وأن ينشأ صندوق دولي للنهوض ببقائهم وتنميتهم وتقديمهم، ولتيسير هذه الأمور.

يدرك وفدي أن أوسع انتهاكات حقوق الإنسان انتشارا هو استعمال العنف ضد المرأة، الذي يتخطى جميع حدود الثقافة والمركز الاقتصادي والحدود الجغرافية. وفي هذا الصدد تحافظ حكومة جمهورية جزر فيجي على الالتزامات التي أخذتها على عاتقها في بيجين عن طريق تنفيذ منهاج عمل بيجين، كما أنها أوفت بتعهداتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي اعتمدها الأمم المتحدة.

ولتعزيز زيادة مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سي طرح رئيس وزراء بلدي في الأيام القليلة القادمة مبادرة رئيسية تقدمت بها حكومتي وتتعلق بخطة العمل الوطنية التي ستنفذها. وستعالج هذه الخطة مجالات متعددة مثل تنمية وتعزيز الشركات التي تقيمها النساء، والمساواة بين الجنسين على مستويات صنع القرار، والتدريب والترقية والتعيينات، والعنف داخل الأسرة والإيذاء الجنسي وإساءة معاملة الطفل واستعراض القوانين التي تضر بالمرأة.

ثمة تغيير له معنى في عالمنا، هو اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. إن هذه الاتفاقية تحظى بتأييد عالمي وبمشاركة عالمية تقريبا وتستفيد جميع الدول من الاستقرار واليقين الذي تحققه هذه الاتفاقية. والعمل الذي أنجز فيما يتعلق بالمحيطات يتطلب الدعم من المجتمع الدولي وذلك بغية توطيد الإنجازات التي حققتها الاتفاقية وتنفيذ وعودها بما يخدم مصالح شعوب العالم.

الأمم المتحدة. إن النظام الحالي للتناوب جعل بعض البلدان، بحكم الواقع، أعضاء دائمين في أجهزة الأمم المتحدة ومنظماتها.

ومجلس الأمن مثال ممتاز لبقاء الأشياء على حالها. فعضوية مجلس الأمن الدائمة وغير الدائمة لا تزال مجحفة من الناحية الجغرافية. ونظام التناوب لا يوفر لجميع البلدان الأعضاء فرصة الخدمة في المجلس، كما أنه يزداد تفاقمًا بسبب عدد الجماعات الإقليمية وتشكيلها الجغرافي. وما فتئ وفدي يناهز باستعراض موضوع العضوية وعمليات مجلس الأمن.

إن السلم والأمن الدوليين من الدعامات الرئيسية للأمم المتحدة. وهذا العام يوافق الذكرى السنوية الـ ٥٠ لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام باعتبارها أداة لتعزيز السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك لا يزال تحقيق نواجه بالنزاعات على اختلاف أنواعها، ولا يزال تحقيق السلم والأمن الدائمين في عالمنا بعيد المنال. وبلدي يلتزم التزاما كاملا ببعثات الأمم المتحدة الدولية لصون السلم.

والواقع أن هذا العام يشير أيضا إلى ٢٠ عاما ظل بلدي فيها يسهم في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بأبنائنا الشجعان الذين قدموا أعظم التضحيات في سبيل خدمة السلم والأمن الدوليين.

ونظرا للإسهام البارز لعمليات حفظ السلام الدولي في تحقيق السلم والأمن الدائمين في عالمنا، فإننا ندعو جميع البلدان الأعضاء إلى أن تسدد أنصبتها في عمليات صون السلم بالكامل وبسرعة. ويود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة ليعرب للأمين العام عن تقديرنا المخلص العميق لاختيار فيجي، ضمن بلدان أخرى، من بين البلدان التي تعبر على نحو راسخ عن استعدادها للإسهام بقوات ورجال شرطة ومراقبين وللاضطلاع بخطوات أخرى لتحسين حالة الاستعداد الشامل.

ويقدر وفدي تقديرا عميقا التغير الهادف الذي حدث في جدول الأنصبة المقررة للبلدان الأعضاء. ويرحب بلدي بمعدلات الأنصبة الجديدة. وعلى الرغم من اتخاذ هذا التدبير النافع فإن تأخر بعض البلدان الأعضاء عن سداد أنصبتها السنوية لا يزال يحبط جهودنا ويعرض تمويلات منظماتنا وبرامجنا الدولية المختلفة

هذا الأساس. ويحث وفدي على إدانة عالمية لأفعال العنف هذه، التي ترتكب بلا تمييز، ونتعهد بالتعاون مع جميع الأعضاء الآخرين، في الجمعية العامة، لمنع هذه الأفعال وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

ونرحب باعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي جرى مؤخرا في روما، ونعرب عن إمتناننا إلى الحكومة الإيطالية لاستضافتها المؤتمر الذي حدث فيه ذلك.

وأخيرا، وليس آخرا، يود وفدي إعلام الجمعية العامة أن دستوراً جديداً لفيجي قد أُصدر في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٨. وعلى أثر نفاذ هذا الدستور الجديد، تغير اسم بلدنا إلى جمهورية جزر فيجي. ومن السمات الابتكارية في الدستور الجديد أنه يقضي بإمكان إقامة نظام حكم متعدد الأحزاب، وذلك بوجود تمثيل في الوزارة لجميع الأحزاب التي تحصل على عدد من المقاعد في البرلمان.

ويقضي الدستور الجديد كذلك بتعيين لجنة لحقوق الإنسان ولجنة للمساواة الدستورية. وتعتبر حكومة جزر فيجي أن إصدار الدستور الجديد إنما هو إرساء لأسس تغيير هام في بلدنا المتعدد الأعراق. ومن المقرر إجراء انتخابات عامة، في ظل الدستور الجديد، في العام القادم.

إن التغيير في العلاقات الدولية مسألة بادية للتناقض. فإذا كان لنا أن نشكل مجتمعا دوليا جديدا وأفضل، تسود فيه الديمقراطية الدولية، ويؤدي إلى التنمية والتقدم لجميع الأمم، فعلى أن نبت جماعيا وفي تعاون بيننا، تغييرا في القضايا الكثيرة التي ذكرها وفدي. وعلى أن نجعل من إحداث تغيير حقيقي في عالمنا أمرا دوليا محتمما.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن المتكلم التالي هو معالي السيد بوريس شيخمورادوف، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية لتركمانستان.

السيد شيخمورادوف (تركمانستان): اسمحو لي أولا، أن أهني السيد ديديه أوبرتي، وزير الشؤون الخارجية لأوروغواي، على انتخابه لشغل منصب رئيس الجمعية العامة. وأود أيضا أن أعرب عن الامتنان للسيد هينادي ي. أودوفينكو، على الطريقة الدينامية والفعالة

من المؤسف أن نلاحظ أنه مهما تغيرت الأمور في الشرق الأوسط، فإنها تبدو باقية على ما هي عليه. فالسلم في الشرق الأوسط لا يزال بعيد المنال ويتحول باستمرار مثل صحراء النقب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور أشد قوة وحسما حتى تبقى عملية السلم في مسارها وتضمن تحركها بخطوات أكثر سرعة. ونطالب جميع الأطراف في هذه الأزمة أن تدخل في مفاوضات إيجابية وحقيقية تستهدف إجراء تغيير حقيقي عن طريق حلول توفيقية لتحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط.

يطالب وفد بلدي بإجراء تغيير تصالحي في لبنان مع التنفيذ الكامل للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) بما يمكن لبنان من التمتع بسلامة أراضييه وسيادته واستقلاله السياسي.

وبالمثل يرى بلدي أن التغيير المقترن بالتنازلات ضروري لإيجاد حل للحالة في كوسوفو. ويطالب وفدي جميع الأطراف في النزاع الداخلي المهلك أن تدخل في حوار بناء للتوصل إلى حل سياسي يتضمن على نحو ملموس قدر أكبر من الاستقلال والحكم الذاتي في الإقليم.

مسألة تايوان لم يحدث فيها أي تغيير. وتشارك الصين وتايوان على نحو ملحوظ في تنمية منطقة جنوب المحيط الهادئ. ويلتزم بلدي بسياسة صين واحدة ويتمتع بعلاقات جيدة مع الصين وتايوان. وبالتالي فإننا نرحب ترحيبا حارا بالمحادثات المتجددة بين الصين وتايوان ونأمل أن تؤدي هذه المحادثات إلى تغيير مفيد في قضية تايوان.

وكذلك، بشأن شبه الجزيرة الكورية، نحث كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية على مواصلة حوارهما، كي تحلا وديا مسألة مستقبلهما المشترك.

إن إزالة التوتر، وحل ما تبقى من منازعات دولية في شرق آسيا، هما أمر له أهمية حيوية لحفظ السلام والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ كلها. وإن السلام الدائم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الأوسع نطاقا، له أثر مباشر على المستقبل الاقتصادي لجزر فيجي والبلدان الجزرية الصغيرة الأخرى في جنوب المحيط الهادئ.

ونظرا لالتزام بلدي بالسلام العالمي، فإن حكومة جمهورية جزر فيجي تدين بشدة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله العنيفة. إنه آفة، وينبغي أن تعامله جميع الدول على

الظواهر السلبية، وهي مستعدة للإسهام في تنفيذ برامج خاصة للأمم المتحدة، تستهدف استئصال هذه الشرور.

وترحب تركمانستان بتعزيز الآلية الإطارية للتفاعل بين جميع منظمات منظومة الأمم المتحدة. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب، بالنيابة عن حكومة تركمانستان، عن امتناننا لبعثات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وللوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، التي لا يمكن المغالاة في تقدير النتائج الإيجابية لعملها في تركمانستان. وتعرب تركمانستان أيضا عن عرفانها للبلدان المانحة التي تساند تلك البرامج في بلدنا.

ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار النزاع المسلح في أفغانستان، لأن له وقعا سلبيا على استقرار المنطقة وعلى تنميتها الاقتصادية. ويمتد وقعه أيضا إلى تركمانستان، التي لها أطول الحدود مع أفغانستان، إذ تمتد لقراة ١٠٠٠ كيلو متر. وتشاطر تركمانستان الرأي القائل أنه لا بديل لتسوية سلمية، يتوصل إليها بالتفاوض في هذا البلد، وأن العنف إنما يولد العنف، ولن يؤدي إلا إلى إدخال العملية في طريق مسدود. ولذا نعتقد نحن، في تركمانستان، أن الطريق إلى السلام، في هذه الأمة التي طال عهد تألمها، إنما يكمن في المفاوضات السياسية بين جميع أطراف النزاع، تحت رعاية الأمم المتحدة. وتساند تركمانستان تماما جهود الأمم المتحدة، وأمينها العام السيد كوفي عنان، ومندوبه الخاص السيد الأخصر الإبراهيمي، والخطوات المشتركة المتخذة في إطار آلية ال ٦ + ٢. إن رئيس تركمانستان، السيد سابامورات نيازوف، يظل على صلة مستمرة، في هذا الشأن، بالأمين العام وبزعماء الدول المجاورة. وسوف تواصل تركمانستان تعاونها الوثيق مع الأمم المتحدة في هذا الصدد. إن التفاعل بين البلدان المجاورة لأفغانستان، والأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجميع الأطراف المعنية، ينبغي أن يؤدي إلى إنهاء أحد النزاعات الأطول أمدا والأشد عنفا في هذا القرن.

ونظرا للتغيرات العالمية التي تحدث في مجال العلاقات الدولية، نعتقد تركمانستان أن تنمية منطقة آسيا الوسطى جديرة، من الناحية الموضوعية، بانتباه العالم. إن دول هذه المنطقة قد أتاحت للعالم إمكانيات جيوسياسية وجيواقتصادية هائلة، وثروة طبيعية ضخمة، وفرصا جغرافية وفرصا في مجال النقل. وتسعى تركمانستان،

التي اضطلع بها بمهامه، بوصفه رئيسا للدورة السابقة للجمعية العامة.

لقد درسنا بعناية شديدة تقرير الأمين العام عن عمل المنظمة، ولدينا عنه فكرة ايجابية جدا. إن الثورة الهائلة التي بدأها الأمين العام منذ سنة خلت، وهي ثورة تمثلت في الإصلاح المؤسسي للأمم المتحدة - قد أصبحت عملية لا رجعة فيها، مرتبطة بالظروف المتغيرة بسرعة في عصرنا الجديد. ومن المشكلات الرئيسية التي تواجه مجتمع الأمم كيفية التفهم على نحو أفضل القوى الاجتماعية - الاقتصادية الصاعدة، ولطرائق العولمة، وكيفية توجيهها نحو الوفاء بمقتضياتنا.

إن تركمانستان، إذ تعمل في إطار الأمم المتحدة، آخذة في توسيع نطاق مسؤولياتها داخل المجتمع الدولي للأمم. ويشرفني إبلاغ الجمعية العامة أن تركمانستان قد وقعت بالأمس، هنا بمقر الأمم المتحدة، بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، فخلال اجتماعي اليوم بالأمين العام، سلمت إليه صك انضمام تركمانستان إلى اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، التي وقع عليها رئيس تركمانستان. وعلى الرغم من أننا نعرف أن نفاذ الاتفاقية لا يزال ينقصه انضمام عدة بلدان أخرى، فإن تركمانستان تود أن تدعو الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة إلى أن تحذو حذوها وذلك بالانضمام إلى الاتفاقية، كي تضيف أصواتها تأييدا للاتفاقية - أو بالأحرى تأييدا لمواطنيها العاملين في خدمة الأمم المتحدة.

إن اقتراح الأمين العام، بشأن إيجاد شراكات حقيقية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المتعددة الأطراف، يبدو ذا صلة قوية بالوضع القائم، لأن المنظمات الإقليمية فعالة بصفة خاصة في الإنذار المبكر وفي الدبلوماسية الوقائية، وكذلك في إيجاد السبل المثلى لتنفيذ العولمة.

إن اقتراح إقامة وحدة خاصة لمكافحة الجريمة، والإرهاب، والاتجار في المخدرات، والأسلحة، وغسل الأموال، أتى في وقته تماما. إن موجة حديثة العهد من الأفعال الإرهابية حول العالم، بما فيها القصف بالقنابل في تنزانيا وكينيا، وقتل دبلوماسيين إيرانيين في أفغانستان، أمر يتطلب توحيد جهود المجتمع الدولي، واتخاذ إجراءات حاسمة. إن تركمانستان تكافح بحزم هذه

والهيمنة الاقتصادية. وتستعدي عملية العولمة في العلاقات الاقتصادية الدولية وضع اتفاقية دولية تحكم نظام خطوط الأنابيب المشتركة بين الدول وتضمن أدائها. وتعتبر تركمانستان هذه المسألة واحدة من التحديات الهامة في القرن الحادي والعشرين المقبل، وهي على استعداد لتقديم وثيقة بشأن هذه المسائل في الأمم المتحدة.

وحدث تغيير في الحالة الجغرافية السياسية جلب ترابطا جديدا في المصالح في منطقة بحر قزوين، مما جعل من الضروري أن توضع نهج جديدة لتحديد وضع بحر قزوين. وتقف حالة الترقب القائمة اليوم فيما يتعلق بهذه القضية عائقا أمام الاستخدام الرشيد للإمكانات الهائلة لهذا البحر من قبل الدول الساحلية. فأغلبية دول بحر قزوين تؤيد خيار تقسيم بحر قزوين إلى قطاعات مختلفة. وتركمانستان تؤيد أيضا هذا النهج كما سبق لها تأييد مفهوم السيادة المشتركة.

وأهم النهجين بالنسبة لنا أن تؤخذ مصالح جميع البلدان الساحلية في الاعتبار التام، وأن يقوم التعاون في منطقة بحر قزوين، على أساس الاحترام المتبادل والمساواة والمنافع المشتركة. وينبغي أن يكون بحر قزوين بحر اتفاق، وأن تكون ثروته تراثا مشتركا لجميع الدول الساحلية، ولكل منها حق في نصيب وطني متناسب من هذا البحر. وترى تركمانستان أن يكمل بمراقبة من الأمم المتحدة البحث عن وضع قانوني جديد لبحر قزوين. بحيث يشترط على جميع الدول الساحلية أن تسعى إلى التوصل إلى حلول توفيقية معقولة وأن تبدي استعدادها لاعتناق مفهوم سليم للوقائع الجديدة.

واليوم أصبحت عملية تحديد مركز دولي جديد لبحر قزوين تواجه عددا من الصعوبات المحفوفة بعواقب بالغة السلبية على الاستقرار الإقليمي. وفي ظل هذه الأوضاع نعتبر أن اشتراك الأمم المتحدة في هذه العملية أمر مناسب جدا.

ويسعدنا أن نرى اليوم أن هناك اتجاها متناميا نحو التقيد فيما يتعلق بالمساعي الرامية إلى الربط بين التطرف والظواهر السلبية الأخرى وبين العالم الإسلامي. فالعالم الإسلامي متعدد الأوجه ومتباين. وهو يواجه نطاقا كبيرا من المشاكل الإنمائية العامة والعالمية. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة الموضوعية إلى التفاهم المتبادل والحوار بين الاتجاهات الدينية المختلفة والحاجة إلى

بهمّة، إلى إيجاد طرق بديلة لتوصيل مواردها من الطاقة إلى الأسواق الدولية. وفي وضعنا لاستراتيجية لتنفيذ مشروعات لبناء خطوط من الأنابيب، سرنا، ولا نزال، على أساس خيارات متنوعة. إن البنية التحتية لخطوط الأنابيب، القائمة على أساس طائفة متنوعة من الخيارات، ستكفل زيادة في الحجم، ومزيلا من التنوع في توصيل الطاقة إلى مستهلكيها، وسوف تمكننا من تحقيق استقرار التوزيع الدولي لهذه الطاقة وجعل ذلك التوزيع مضمونا.

وثمة قضية أخرى أود أن أتطرق إليها في هذا السياق، وهي تتعلق بمسارات خطوط أنابيب النفط المشتركة بين الدول. والمشكلة في خطوط الأنابيب الدولية يمكن أن تقارن تماما بالمشكلة في المضائق البحرية الدولية التي كانت من أكثر التحديات السياسية والدبلوماسية تعقيدا في المنعطف بين القرنين التاسع عشر والعشرين. وهذه المضائق تكفل اليوم حرية الملاحة بما في ذلك الدول غير الساحلية. وأصبح الاعتراف القانوني الدولي بها مطلوبا للمصالح الاقتصادية والسياسية للمجتمع العالمي لتنمية العلاقات المتبادلة. وقد أعادت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المعتمدة في عام ١٩٨٢ التأكيد على أهمية الحفاظ على حرية الملاحة في المضائق والعبور في مياه الأرخبيلات، والحاجة إلى كل ذلك التي كانت موجودة في الماضي كعرف دولي، وتم تدوينها قانونا بوصفها أحد أهم مبادئ القانون الدولي.

ومما له أهمية بالغة في هذا السياق، المشاكل العصرية المتعلقة بنقل موارد الطاقة إلى الأسواق الدولية. وقد صادف وجود هذه الموارد الهائلة على مبعدة من الأسواق العالمية. والعادة أن الدول غير الساحلية هي التي تمتلك هذه الموارد وقد حوّلها اختيار طرق توصيلها ومواقع الخطوط عبر الوطنية إلى مشكلة هامة في زماننا. ويكمن حل هذه المشكلة في صلب المصالح الجغرافية السياسية والجغرافية الاقتصادية للدول التي تمتلك الموارد، ودول العبور وبلدان الاستهلاك.

وفي هذا الصدد، تشجع تركمانستان مبادرة الضمانات الأمنية والعبور دون عائق لموارد الطاقة في خطوط الأنابيب الدولية. وقد نوقشت هذه المبادرة بالفعل مع عدد من قادة الدول وكذلك مع الأمين العام للأمم المتحدة. ونحن ندعو إلى إنشاء آلية قانونية دولية تصمم من أجل حماية مصالح المنتجين وبلدان العبور والمستهلكين. ومن الضروري أن يحال تماما دون إمكانية استخدام خطوط الأنابيب وسيلة للضغط السياسي

السيد إسماعيل (السودان): أرجو أن تسمحوا لي أن أبدأ خطابي بتقديم التهنئة الخالصة للسيد أوبتي، باسم وفد بلادي بمناسبة انتخابه رئيساً للجمعية العامة لهذه الدورة، ونحن على يقين من أن خبرته ومقدرته المشهوددة ستفضي بهذه الدورة للنجاح الذي ننشده، ونؤكد لكم، يا سيادة الرئيس، أن وفد بلادي سيتعاون معكم من أجل بلوغ هذه الغاية. كما نود أن نعرب عن تقديرنا لسلفه وزير خارجية أوكرانيا السابق الذي قام بجهد مقدر تكمل بالنجاح. ونقدم التهنئة للسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة ومعاونيه، لما يقومون به، ويبدون من جهد لضمان أداء أفضل للمنظمة، وتأكيد مكانتها وأهدافها السامية.

إن هناك قضايا كثيرة في بلادي وفي منطقتنا العربية والأفريقية، وعلى مستوى العالم. وهناك الحرب التي تدور بين جيراننا على حدودنا الشرقية والجنوبية. وكل هذه القضايا يستوجب المقام الحديث عنها.

فالتقدم الذي حدث في الوضع الاقتصادي في بلادي شهد عليه صندوق النقد الدولي، بالزيادة في نسبة النمو التي تحققت، والانخفاض الذي حدث في نسبة التضخم. ونتوقع أن يتحول السودان خلال عدة أشهر قادمة إلى دولة مصدرة للنفط، وهو موضوع يسعدنا أن نضعكم في الصورة بما يجري فيه.

وهناك التطور الدستوري، والانفتاح السياسي الذي تشهده بلادي، حيث أجاز الشعب السوداني الدستور في استفتاء هذا العام، الشيء الذي يعزز مؤسسات الحكم المدني والتداول السلمي للسلطة عبر نظام يقوم على التعددية السياسية، وهو أمر هام بالنسبة للاستقرار السياسي في السودان، البلد الأكبر مساحة في أفريقيا، وبموارده الهائلة التي تنتظر الاستثمار.

وهناك الوضع الإنساني في السودان، والتحسين الذي طرأ عليه، وتقدير السودان لجهود الأسرة الدولية، والتزامه الكامل بالتعاون معها، وهو أمر يستوجب التفصيل فيه.

وهناك جهود السلام في جنوب السودان، وتجارب الحكومة السودانية مع دعوات المجتمع الدولي، وعلى رأسها مجلس الأمن والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيجاد) والاتحاد الأوروبي، لوقف إطلاق النار، وفرض حركة التمرد لهذا الطلب، الأمر الذي ساهم في

ضبط النفس والتسامح. وقد أعرب رئيس الولايات المتحدة ورئيس جمهورية إيران الإسلامية ورئيس وزراء تركيا ووزيرا خارجية ألمانيا والاتحاد الروسي، خلال هذه الدورة، عن أفكار وأدلوها ببيانات في منتهى الحكمة ومباشرة بالخير من الناحية السياسية. وفي هذا الصدد، ننظر باهتمام شديد إلى الفكرة التي أعرب عنها رئيس إيران، السيد خاتمي، بإعلان عام ٢٠٠١ سنة الحوار بين الحضارات. والنقطة الأساسية هنا هي أنه لا يمكن تخيل مواجهة تحديات العالم اليوم دون إقامة حوار مجد وتبادل للأراء وبحث عن الأساليب لحل أكثر المشاكل إلحاحا.

لقد مضى بالفعل ثلاثة أعوام على شروع تركمانستان في اتباع سياستها بصفاتها دولة تنسم بالحياد الدائم. وحياد تركمانستان ليس درعا يقيها من أخطار واضطرابات العالم الخارجي، بل هو على العكس من ذلك، موقف قوة يتيح لنا التأثير بقوة في أوضاع منطقتنا والعالم بأسره وتنمية التعاون الدولي الفعال. ونحن نسعى إلى الحفاظ على علاقات متساوية ومتكافئة مع جميع الدول، ونسعى إلى تحقيق مصالحنا الوطنية من خلال الانفتاح الاقتصادي والحياد السياسي. وانطلاقاً من هذا الموقف، تولي تركمانستان أهمية كبيرة لدور الأمم المتحدة باعتبارها مؤسسة دولية فريدة لكل بلدان كوكبنا، فيها فرص متساوية للدخول في المناقشات الدولية وحل المشاكل التي تهمها.

وترى تركمانستان أن الأمم المتحدة وهي تقف على أعتاب القرن الحادي والعشرين ينبغي لها أن تكتسب مزيداً من الصلاحيات والمسؤوليات وأن تعزز ما لديها منها بأن تصبح عاملاً رئيسياً في توطيد مناخ الاحترام والثقة المتبادلين في كل منطقة على حدة وفي العالم أجمع.

وأود ختاماً أن أذكر باقتراح قدمه الأمين العام يتعلق بعقد دورة للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ على هيئة جمعية ألفتية، ومن شأن تلك الجمعية أن تتيح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرصة فريدة لإلقاء نظرة على مستقبلها ولتأمل كيفية نظرتها إلى الأمم المتحدة اليوم، وتخيل نوع الأمم المتحدة التي ستؤيدها في القرن القادم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم التالي هو السيد مصطفى عثمان إسماعيل، وزير العلاقات الخارجية بالسودان، فأعطيه الكلمة.

وبعد دقائق نقلت لنا شاشات التلفزة رسالة الرئيس الأمريكي بأن القوات المسلحة الأمريكية قامت بضربات جوية على السودان وأفغانستان، وأنه تم تدمير مصنع في السودان يستخدم لإنتاج الأسلحة الكيميائية، مرتبط بأسماء بن لادن.

هذه هي وجهة النظر الأمريكية نقلتها بأمانة، فما هي وجهة النظر السودانية؟

أقول بكل وضوح وبكل ثقة أن المصنع ينتج الدواء ولا شيء غير الدواء. والمصنع تابع للقطاع الخاص، ولرجل أعمال سوداني، ولا علاقة للمصنع البتة بأسماء بن لادن، لا من قريب ولا من بعيد. والمصنع تم تمويله بإسهام مالي مقدر من مصرف السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا وجنوبها (الكوميسا) للتنمية في شرق أفريقيا، ويعتبر من أكبر مصانع الدواء في الشرق الأوسط وأفريقيا.

لقد تحدث الرئيس كلينتون عند افتتاح هذه الدورة عن سماحة الإسلام وعظمته. ونحن نقدر ذلك، بل ونضيف إليه أن الإسلام يوصي بمبدأ الاحترام المتبادل بين الحضارات والثقافات والأديان. والإسلام يدعو، بل كل الأديان السماوية تدعو للحوار، ونبذ العنف والظلم، لأن الظلم يولد الكراهية.

إن الأديان جميعا تدعو للعدل، والقاعدة العدلية تقول: "المتهم بريء حتى تثبت إدانته". ولكننا الآن أمام موقف يتمثل في الآتي: السودان قد اتهم من قبل الولايات المتحدة؛ والسودان قد أدين من قبل الولايات المتحدة؛ والسودان قد عوقب من قبل الولايات المتحدة. إذن فالولايات المتحدة أصبحت هي الخصم، وهي هيئة المحلفين، وهي القاضي، هي الخصم والحكم. لقد رفض العالم كله العدوان الأمريكي ومبرراته. ولعلي فقط أذكر ممن دعموا مطلب السودان: جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجموعة الـ ٧٧ والصين، قطاعات واسعة من المجتمع الأمريكي من بينها الرئيس الأسبق جيمي كارتر، ووزير العدل السابق رمزي كلارك، وعدد من أعضاء الكونغرس والصحافة ووسائل الإعلام الأمريكية الأخرى، وعدد من كبار المسؤولين من الدول الغربية، رؤساء ووزراء خارجية، والمهندسون البريطانيون والأردنيون والأمريكيون الذين شاركوا في تشييد وتشغيل المصنع، وظلوا يتعاونون مع المصنع فنيا حتى لحظة ضربه، ومجموعة من القانونيين من الدول الغربية، الاتحادات

استمرار الحرب ومعاناة المواطنين، وهو أمر يحتاج منا الوقوف عنده وتفصيله.

كل هذه الأمور تحتاج إلى تفصيل لن أخوض فيه، بل سنترك ذلك للجان المتخصصة والمنابر الأخرى. وسوف أركز في كلمتي على موضوع واحد هو العدوان الأمريكي على السودان في العشرين من آب/أغسطس الماضي، ولأن هذا الفعل الأمريكي، إن لم نقف عنده، يمكن أن ينسف ويحطم كل هذه الجهود التي حققها شعبنا عبر كفاح ومعاناة استمرت لعدة سنين.

وقد يكون من المناسب أن أبدأ حديثي بسرد للأحداث التي بدأت في الساعات من آب/أغسطس الماضي. ففي هذا اليوم وقع انفجارا نيروبي ودار السلام. وفي مساء نفس اليوم أذان السودان هذا الحادث الإرهابي المروع، وبعثنا برسائل التعازي لرؤساء ووزراء خارجية الولايات المتحدة وكينيا وتنزانيا. ثم أجريت بعد ذلك اتصالات هاتفيين مع وزير خارجية كينيا وتنزانيا عبرت فيهما عن استعداد السودان للتعاون إلى أقصى الحدود للوصول إلى الجناة ومعاقبتهم.

وطلبت منا الإدارة الأمريكية أذونات لطائراتها العسكرية لعبور الأجواء السودانية لإخلاء الجرحى ونقل الموتى من سفارتها بنيروبي ودار السلام، فاستجبنا لها. ثم اتبعناها بطلب لإذن مفتوح لطائراتها العسكرية واستجبنا على الفور، وبحسن نية، لهذه الطلبات باعتبارها طلبات إنسانية تستحق الاستجابة. وبدأت اتصالات على مستوى الأجهزة الأمنية بين البلدين، ورحبنا بذلك، وأكدنا استعدادنا للتعاون في هذا الموضوع.

ولكن وفجأة وبدون مقدمات، في مساء يوم الخميس ٢٠ آب/أغسطس الماضي، وفي دقائق معدودة، إذا بالشعب السوداني كله يجد نفسه أمام موقف إرهابي مروع لا يقل في بشاعته وخسسته عما حدث في دار السلام أو نيروبي. فإذا بمصنع الشفاء لإنتاج الدواء، الذي ظل حتى قبل ساعات من الحادث يعمل لإنقاذ المرضى من الأطفال والنساء وكبار السن، ويمثل نموذجا للتطور الاقتصادي الذي تشهده بلادنا، إذا به مدمر دمارا كاملا، وإذا بالمواطنين السودانيين الأبرياء الذين يعملون في هذا المصنع، البعض منهم فقد روحه تحت الأنقاض، والبعض الآخر فقد بصره أو بعض أجزائه من جسده وهو يسبح في دماؤه. أما أسرهم، وأسر بقية العاملين وأطفالهم، فقد فقدوا مورد رزقهم.

المتحدة تقوم على الاحترام المتبادل، وعلى المصالح المشتركة، وعلى النقد البناء، ونحن على استعداد للدخول في حوار مع الولايات المتحدة، والتعاون معها في كافة القضايا ذات الاهتمام المشترك. إن الشعب السوداني يكن كل الاحترام للشعب الأمريكي، وهو حريص كل الحرص على علاقات طيبة مع الشعب الأمريكي، وعلى حكومتي البلدين العمل على عكس هذه الرغبة تعزيزاً لهذه العلاقات التاريخية.

لقد سبق وأن أشدنا بالدول التي قدمت العون الإنساني للمتضررين من آثار الحرب في جنوب السودان ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، ولكننا توقفنا كثيراً عند التصرف الاستفزازي قبل أيام على لسان المتحدث الرسمي باسم الإدارة الأمريكية حينما أعلن عن تبرع بلاده بمبلغ ٢٥ ألف دولار لضحايا الفيضانات في السودان، بدعوى اهتمامها برفاهية الشعب السوداني رغم اختلافها مع حكومته. لقد أرسلت الإدارة الأمريكية ١٧ صاروخاً دمرت بها مصنعا للدواء، كل صاروخ منها كلفها مليون دولار، أي جملة ١٧ مليون من الدولارات لتدمير المصنع، وتأتي الإدارة الأمريكية اليوم وتعلن تبرعها بمبلغ ٢٥ ألف دولار للشعب السوداني مساهمة منها في درء آثار الفيضانات التي قدرت خسائرها بأكثر من ٤٠ مليون دولار.

إن الإدارة الأمريكية، إن كانت تهتم حقاً برفاهية الشعب السوداني وتقدمه ونهضته، ما كان لها أن تقوم بقصف وتدمير أحد منشآته الاقتصادية الرئيسية والتي كانت توفر أكثر من ٥٠ في المائة من احتياجاته من الأدوية الأساسية والمنقذة للحياة. لذلك فإننا باسم الشعب السوداني ومن هذا المنبر نقول للإدارة الأمريكية إننا نريد مصنعنا الذي شيدناه بجهدنا وعرقنا، والذي كلفنا ملايين الدولارات، ونريد الدواء الذي حرم منه شعبنا الذي أصبح بلا دواء من جراء تدمير المصنع، خاصة في هذه الأيام بعد نكبة الفيضانات والتي زادت من نسبة الأمراض والأوبئة وفق ما جاء في تقارير الأمم المتحدة.

اسمحوا لي أن أتعرض باختصار شديد لبعض النزاعات التي دور في محيطنا وذلك لتأثيرها المباشر على الأمن والاستقرار في المنطقة.

وأبدأ بحدودنا الشرقية، فالنزاع الإثيوبي الإريتري على حدودنا الشرقية سيؤدي دون شك إلى تفاقم الأوضاع في المنطقة. والسودان الذي ما زال يستضيف

والنقابات الدولية والمنظمات غير الحكومية العالمية. رغم ذلك، تصر الولايات المتحدة على رفض لجنة لتقصي الحقائق يوفدها مجلس الأمن.

يزعم المسؤولون الأمريكيون أنهم قد قاموا بتحليل عينة من التراب الموجود أمام المصنع، فوجدوا أنها تحتوي على مواد تدخل في إنتاج غاز الأعصاب "VX". ونحن نتساءل إذا كانوا متأكدين من ذلك كما ذكروا، فلماذا يرفضون أن يكون مجلس الأمن هو الحكم وأن يرسل بعثة لتقصي الحقائق؟ فتراب المصنع لا يزال موجوداً، والآلات المصنوع منها المصنع موجودة. صحيح أن المصنع قد دمر ولكن أنقاضه موجودة، ويمكن للجنة لتقصي الحقائق وبسهولة أن تأخذ عينات من التربة، ولها أن تضح الآلات وتظهر في الوثائق لتصل إلى الحقائق حول إنتاجية هذا المصنع وملكيته، وهذا هو فقط ما يطالب به السودان الآن.

لقد تقدمت المجموعة العربية نهاية الأسبوع الماضي إلى مجلس الأمن بمشروع قرار لم تطلب فيه إدانة للولايات المتحدة لانتهاكها حرمة واستقلال دولة عضو في الأمم المتحدة، ولكنها فقط طلبت إرسال لجنة لتقصي الحقائق حول المزاعم الأمريكية التي من أجلها قامت الولايات المتحدة بضرب مصنع الدواء في السودان. إن من مسؤوليات مجلس الأمن، بل من واجباته القيام بهذا العمل، فهو فقط عمل إجرائي للوصول إلى الحقيقة، وهو ما ظل يقوم به باستمرار للتحقيق في الحالات المماثلة. لذلك يدعو السودان والأسرة الدولية جميعاً، مجلس الأمن إلى الإسراع بإرسال لجنة لتقصي الحقائق حول هذا المصنع، وحتى يعرف المجتمع الدولي ما هي حقيقة هذه الاتهامات التي بها قامت الإدارة الأمريكية بضرب مصنع الدواء.

إن السودان يدرك أن مطالبته مجلس الأمن بإيفاد لجنة لتقصي الحقائق تعد حقاً مشروعاً بالنسبة لدولة نامية تتمسك بمبادئ الشرعية الدولية، وتؤمن إيماناً لا تخالجه الشكوك بأن محاربة الإرهاب الذي أكدنا إدانته في كافة صوره وأشكاله، سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو الدول، تكمن في التمسك بمبادئ وقنوات الشرعية الدولية، والتعاون الجماعي، ورفض استخدام القوة لفرض الهيمنة والسيطرة.

إننا في السودان ندرك أن الولايات المتحدة دولة كبرى، ونحن لا نسعى للدخول في مواجهة أو مناكفة معها، بل نحن حريصون على علاقة صحية بيننا وبين الولايات

المشكلة، لإعادة البسمة لمئات الأطفال والنساء الذين ينتظرون آباءهم وأزواجهم المفقودين منذ سنوات، وذلك حتى تخلص المنطقة من أسباب التوتر، ويعود التضامن والوفاق بين الدول والشعوب العربية.

وفيما يتعلق بقضية لوكربي، فإن ما يقلقنا أكثر هو الحصار المفروض على الجماهيرية العربية الليبية الجارة الشقيقة، وآثاره المدمرة التي لا تقتصر فقط على الشعب الليبي الشقيق، وإنما تمتد إلى دول المنطقة ومن بينها السودان، الذي لديه مئات الآلاف من المواطنين الذين يعيشون في أرض الجماهيرية. ومن المحزن أن العشرات من هؤلاء المواطنين قد لقوا حتفهم في الصحراء الشاسعة في تنقلهم من وإلى السودان نتيجة للحظر الجوي المفروض على الجماهيرية.

والسودان مع ترحيبه بالتطورات التي حدثت مؤخرا يؤكد على أهمية الضمانات التي تطلبها الجماهيرية الليبية وذلك وفق ما أشار إليه فخامة الرئيس كمبروري رئيس منظمة الوحدة الأفريقية في خطابه أمام مجلس الأمن الأسبوع الماضي.

لقد أفرزت النزاعات في أفريقيا العديد من المصاعب وعلى رأسها مشكلة اللاجئين والنازحين، مما أدى إلى أن تصبح قارتنا الأفريقية الأولى من بين قارات العالم من حيث عدد اللاجئين الذين تجاوز عددهم ثمانية ملايين لاجئ يعيشون في ظروف بالغة القسوة. وفي إطار سعيها لوضع حد لمعاناة اللاجئين، والبحث عن حلول جذرية لهذه المشكلة، قررت منظمة الوحدة الأفريقية عقد أول اجتماع للجنة المعنية باللاجئين والنازحين على مستوى وزراء الخارجية بالخرطوم في كانون الأول/ديسمبر المقبل. ونحن في السودان نتطلع لمشاركة فعالة ودعم من المجتمع الدولي لإنجاح هذا المؤتمر الذي تأمل دول القارة أن يسفر عن نتائج تعين في مواجهة هذه المشكلة والتي ظلت تؤرقها لحقبة طويلة.

ونختم سيدي الرئيس بما جاء في القرآن الكريم بقوله تعالى:

"إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون" (سورة النحل، الآية ٩٠).

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٠٥.

مئات الآلاف من اللاجئين من الدولتين الجارتين، هو من أكثر الدول تضررا من هذا النزاع. لذا فإنني أدعو من هذا المنبر، الدولتين الجارتين لضبط النفس والاحتكام للوسائل السلمية لحل الخلافات بينهما، وتأمل أن توفق جهود منظمة الوحدة الأفريقية في الوصول إلى حل سلمي لهذا النزاع.

من جهة أخرى فإننا ننظر بقلق بالغ لتطورات الأوضاع في جارتنا من الجنوب جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تعاني من التدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية، وتأمل أن تكلل مساعي الدول الأفريقية بالنجاح والتوفيق في مساعدة حكومة الكونغو الديمقراطية للحفاظ على الأمن والاستقرار على أراضيها.

وفيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط فإن الآمال التي انعقدت عليها قد تبددت، وذلك نتيجة للتعنت الإسرائيلي ووضع العقوبات في طريق السلام.

إن السودان يرحب بقرار الجمعية العامة بترفع مشاركة فلسطين، ويساند خطوات القيادة الفلسطينية لإعلان الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف، ويستنكر محاولات إسرائيل لتهويد القدس، بتغيير وضعها الديمغرافي والقانوني، ويؤكد السودان على حق سوريا ولبنان في استعادة الأراضي التي احتلتها إسرائيل في الجولان وجنوب لبنان. ويطالب المجتمع الدولي ومجلس الأمن بالضغط على إسرائيل، وحملها على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والقبول بسلام عادل وذلك حتى تنعم المنطقة بالأمن والاستقرار.

إن الحصار المفروض على العراق قد طال أمده، واشتدت معاناة الشعب العراقي، وفقد الآلاف من الأطفال والنساء وكبار السن وأرواحهم نتيجة لفقدان الدواء والغذاء، وأضحت الأسرة الدولية تتساءل، متى ينتهي هذا الحصار؟

إن التوتر الأخير بين لجنة التفتيش عن الأسلحة والعراق سيقود المنطقة لعواقب وخيمة، الأمر الذي يستدعي تدخل مجلس الأمن لإجراء مراجعة شاملة حول امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن توطئة لرفع الحظر عنه. والسودان يشيد بجهود الأمين العام في هذا الصدد، ويأمل أن تكلل بالنجاح في كسر الجمود الراهن.

إن السودان أيضا يؤكد على أهمية معالجة موضوع الأسرى والمفقودين الكويتيين باعتباره قضية إنسانية، ويطالب بمضاغلة الجهود الإقليمية والدولية لتسوية هذه